



## في هذا العدد:

- تعاريف اقتصادية: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.
- في إعادة الاعتبار لمفهوم التنمية، فنزويلا نموذجاً / محمد فرج.
- مزرعة العبيد | عن «التنمية البشرية» / نور شببطة.
- نقد نظرية التنمية الاقتصادية النيوكلاسيكية / د. إبراهيم علوش.
- لا تنمية عربية بدون تحرر من التبعية والتجزئة / جميل ناجي.
- كتاب صغير عن مشروع كبير ٢٠١٢ / معاوية موسى.
- شخصية عربية: المناضل والمفكر القومي ناجي علوش / نسرين الصغير.

## افتتاحية العدد: التنمية الاقتصادية العربية كمشروع وحدوي تحرري

مشروع التنمية هو مشروع سياسي أساساً... لكنه ليس مشروعاً يمكن إنتاجه بصورة فعالة بدون دراسة تجارب التنمية الاقتصادية المحلية والدولية، الناجحة والفاشلة، والتعلم منها، فهو لذلك مشروع سياسي في الإرادة والإطار والتخطيط الاستراتيجي، لكنه مشروع علمي في لبناته المكونة، وفي أجزائه. مشروع التنمية إذن ذو جانبين: جانب سياسي وجانب علمي تقني يغذيان بعضهما ولا يستطيع أي منهما أن ينتج التنمية بدون الآخر. فكما لا يمكن تحقيق النهضة بدون مشروع للتنمية الاقتصادية، كذلك لا يمكن تحقيق تحرر واستقلال قومي حقيقي بدون تنمية اقتصادية، ولا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية عربية بدون مشروع وحدوي عربي يحشد طاقات الأمة الاقتصادية ويوسع سوقها.

يتحرج دعاة السوق الحرة، وشطب دور الدولة في الاقتصاد، من الإشارة للجانب السياسي لمشروع التنمية معتبرين أن مثل تلك الإشارة سوف تبرر تدخل الدولة في عمل آلية السوق، حتى أن غلاة السوق الحرة تمكنوا منذ أمد بعيد من تغيير اسم علم الاقتصاد السياسي إلى علم الاقتصاد فحسب زاعمين أن قوانين السوق مثل قوانين الجاذبية لا ترتبط بأي قرار سياسي!

بالمقابل يظن بعض دعاة مشروع التنمية القومية المستقلة أن الإرادة والمشروع السياسي كافيين لتحقيق التنمية الاقتصادية مھمشين الجانب التقني، العلمي، فيها، أي الجانب الذي يترجم الإرادة السياسية والمشروع القومي إلى برنامج عمل اقتصادي. فظنوا أن تحرير الاقتصاد والموارد الوطنية من التبعية للخارج ومن هيمنة الشرائح الاقتصادية-الاجتماعية التابعة للخارج، مثل الكمبرادور، هي مسألة خطاب وأيديولوجيا فحسب، معتقدين أن ذلك وحده كفيل بتحقيق القفزة القومية الكبرى إلى عصر الصناعة والعلوم المتقدمة والتكنولوجيا تلقائياً... ولكن هيهات!

مع ذلك لن نتوسع في هذا العدد من «طلقة تنوير» بالزوايا التقنية والإدارية للمشروع التنموي، إنما نتناول التنمية من زوايا مختلفة لتلنقي عند بؤرة التأسيس لإطار نظري للتنمية العربية كمشروع لا ينهض إلا بالوحدة العربية والتحرر من الهيمنة الإمبريالية، مقدمين نقداً للمدارس التنموية السائدة، من مدرسة «التنمية البشرية» إلى المدرسة «النيوكلاسيكية»، مستحضرين أحدث تجربة تنموية معاصرة في القرن الواحد والعشرين هي تجربة التنمية التشايفية في فنزويلا. ولا يتناول هذا العدد من «طلقة تنوير» طبيعة النظام الاقتصادي-الاجتماعي الذي نتوخاه في دولة الوحدة، مع أنه يشكل عنصراً رئيسياً في المشروع التنموي، حيث سنفرد عدداً خاصاً لموضوعة الاشتراكية والاشتراكية العربية.

لمتابعنا انظر موقع لائحة القومي العربي:

www.qawmi.com

صفحة (لائحة القومي العربي) على  
فيسبوك

روابط صديقة:

موقع الصوت العربي الحر

www.freearabvoice.org

موقع جمعية مناهضة الصهيونية  
والعنصرية

www.nozion.net

راسلنا على: arab.nationalist.moderator@gmail.com

- **السلعة:** مادة تمتلك صفات تكفي الحاجات البشرية، مثل القمح أو الوقود أو القميص، وبالتالي تمتلك قيمة استعمالية أو فائدة لمن يستهلكها، وهو ما يخلق إمكانية بيعها بالسوق، إذا كان منتجها غير مستهلكها، ويمنحها بالتالي قيمة تبادلية، أي إمكانية مبادلتها بالمال أو بسلع أخرى. ومن البديهي أن الإنتاج للسوق، بغرض بيع السلعة للآخرين، من أهم الصفات التي تميز المجتمعات الرأسمالية، مقابل المجتمعات التي تنتج للاكتفاء الذاتي أو للتبادل التجاري المحدود.

- **الخدمة:** لا مادة تمتلك صفات تكفي الحاجات البشرية، مثل خدمات التعليم والطبابة والهندسة والسياحة والنقل والمواصلات والشحن وتصلح السيارة والمنزل وخدمات الحدادة والنجارة والخدمات الإدارية والمالية والمصرفية وغيرها. وتختلف الخدمات عن السلع بأن السلع ملموسة، لها طول وعرض وارتفاع ولون وطعم ورائحة ووزن وكثافة، أما الخدمات فغير ملموسة، بيد أن ذلك لا يلغي كونها تمتلك قيمة استعمالية لمستهلكها وتبادلية في السوق أسوة بالسلع. وثمة قطاعات خدمية بالاقتصاد كما توجد فيه قطاعات صناعية وزراعية. بالرغم من ذلك، لا يزال بعض الكتاب المتأثرين بالأدبيات الاقتصادية المكتوبة قبل القرن التاسع عشر يعتبرون الإنتاج السلع فقط، دون الخدمات، وهي عقدة تجاوزها الاقتصاديون الغربيون بعد مدرسة «الفيزيوقراطيين» في القرن الثامن عشر في فرنسا التي اعتبرت الإنتاج الزراعي أساس الاقتصاد دون غيره. لاحظ مثلاً أن الوجبة الغذائية سلعة، أما تقديمها داخل المطعم فخدمة. فإذا اشتريتها «سفري» فهذا يعني أنك تشتري السلعة، وإذا أردت أن تستخدم مرافق المطعم وخدمات موظفيه، فإنك تشتري الخدمة.

- **الناتج الإجمالي:** مؤشر كمي لحجم الاقتصاد، ويقوم حسابه على تقدير القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة عام واحد. مثلاً نحسب قيمة كل الموز والأقمشة والأحذية والدجاج والبيض وخدمات التأمين وخدمات العلاج النفسي وخدمات النقل بالحافلات والشحن بالقطارات إلخ... التي تم إنتاجها في بلد ما خلال فترة عام واحد لنقول مثلاً أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأردني في العام ٢٠١٣ كانت مثلاً أقل بقليل من ٣٤ مليار دولار، أما الناتج المحلي الإجمالي لمصر في العام نفسه فكانت أكثر من ٢٧١ مليار دولار، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠١٣ حوالي ١٦.٨ ترليون (ألف مليار) دولار، وبلغ أكثر من ٩ ترليون دولار في الصين، وهكذا... ولذلك نستطيع أن نقول من مقارنة حجم الناتج الإجمالي بين دول العالم أن الناتج الإجمالي للولايات المتحدة لا يزال هو الأكبر عالمياً، يليه الناتج الإجمالي للصين.

- **الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDP، والناتج القومي أو الوطني الإجمالي GNP:** كلاهما مقياس كمي للناتج الإجمالي، أما الناتج المحلي الإجمالي فمقياس القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال عام واحد من قبل الموارد الاقتصادية الموجودة محلياً، أي على أساس الجغرافيا، بغض النظر إذا كانت مملوكة وطنياً أم لا، مثلاً، قيمة إنتاج الشركات غير التونسية في تونس تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي التونسي، وقيمة إنتاج مصنع نيسان الياباني من السيارات في ولاية تنسي الأمريكية تدخل في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. أما الناتج القومي الإجمالي فيمثل قيمة إنتاج السلع والخدمات خلال سنة واحدة من قبل الموارد المملوكة محلياً، سواء كانت موجودة محلياً أم لا، فهو يتحدد على أساس الجنسية لا الجغرافيا، مثلاً، قيمة إنتاج الشركات الأردنية في مصر تدخل في الناتج الوطني الإجمالي الأردني (وفي الناتج المحلي الإجمالي المصري)، وقيمة إنتاج العمال والموظفين المصريين في السعودية تدخل في الناتج الوطني الإجمالي المصري (وفي الناتج المحلي الإجمالي السعودي)، وهكذا. الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشراً أفضل لقياس النشاط الاقتصادي في البلد، وآثار السياسة الاقتصادية في ذلك البلد، أما الناتج الوطني الإجمالي فيعتبر مقياساً أفضل لمجموع مداخيل المواطنين، ومنه مدخولهم الصافي من العمل والاستثمار خارج بلادهم.

- تنويه: علينا أن نحذر، في المصطلح، من إطلاق تعبير الناتج القومي الإجمالي على أي ناتج وطني إجمالي في أي قطر أو بلد عربي. فهو الناتج الوطني الإجمالي المصري أو السوري أو العراقي أو المغربي، أما الناتج القومي الإجمالي العربي فهو مجموع الناتج الوطني الإجمالي لكل الأقطار العربية مجتمعة

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

– **متوسط الدخل الفردي:** نستطيع أن نشق من الناتج المحلي (أو الوطني) الإجمالي مقياساً لمستوى المعيشة من خلال قسمة ذلك الناتج على عدد السكان، لنحصل على متوسط الدخل الفردي، الذي يعطينا فكرة عامة عن مدى توفر السلع والخدمات للمواطن في السنة، بناءً على حصته الوسطية من الناتج الإجمالي، مع التنويه أن الناتج الإجمالي لا يُوزع بالتساوي بين المواطنين طبعاً. مثلاً، لو كان معنا ألف دينار وكنا عشر مواطنين، فإن متوسط حصة الواحد منا ستكون مئة دينار للمواطن. وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي للعام ٢٠١٣، فإن متوسط الدخل الفردي السنوي، بعد تعديله بناءً على القوة الشرائية المقارنة بين الدول، بلغ أعلى مستوى له في العالم في قطر، عند قرابة ٩٩ ألف دولار للفرد القطري بالمتوسط، وبلغ ٥٣ ألف دولار للمواطن الأمريكي بالمتوسط، وبلغ ٤٠ ألف دولار في ألمانيا، وأقل من ٤٠ ألف دولار بقليل في الكويت، وبلغ حوالي ٣١ ألف دولار في السعودية، وبلغ أكثر من ٣٠ ألف دولار للمواطن بالمتوسط في كل من إيطاليا والإمارات العربية المتحدة، وبلغ أقل من ١٨ ألف دولار للمواطن الروسي بالمتوسط، وبلغ أقل من ١٥ ألف دولار للمواطن اللبناني بالمتوسط، وأقل من عشرة آلاف دولار للمواطن التونسي بالمتوسط، وأقل من ذلك بقليل في الصين، وبلغ أكثر من سبعة آلاف دولار بقليل في العراق، وحوالي ٦٥٠٠ دولار للمواطن المصري وفي سيرلانكا، وأكثر من ستة آلاف دولار بقليل في الأردن، تليه منغوليا، ثم المغرب، ويبلغ متوسط الدخل الفردي في اليمن حوالي ألفين وثلاثمائة دولار، تليه موريتانيا، ويبلغ في أرتيريا ٧٠٠ دولار سنوياً للفرد فقط لا غير، وتأتي جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية القائمة عند ٥٤٢ دولاراً للفرد.

– **النمو الاقتصادي Economic Growth:** هو التغير النسبي المئوي في الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر. مثلاً، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما هو مليون دينار في العام الماضي، وأصبح مليون وخمسون ألفاً في العام الحالي، فإن النمو الاقتصادي يكون ٥ بالمئة في ذلك العام. والعبرة هي أن النمو الاقتصادي المرتفع يعكس تزايداً في النشاط الاقتصادي في البلد، وارتفاعاً بمستوى المعيشة. ولذلك يعتبر تعزيز النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً في السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد، خاصة بلدان العالم الثالث. فإذا كان معدل النمو الاقتصادي منخفضاً في بلد ما، مثلاً أقل من ٥، ٢ بالمئة في دولة متقدمة، فإن النشاط الاقتصادي في ذلك البلد يدخل في مرحلة الركود، ويلبي الركود الكساد، ومنه مثلاً «الكساد العظيم» الذي ضرب الاقتصادات المتقدمة ما بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٩، والذي كانت معدلات النمو الاقتصادي فيه بالسالب. نقيض الركود طبعاً هو الازدهار الاقتصادي، وهم يتسم بمعدلات نمو مرتفعة، مثل معدلات النمو الاقتصادي الصينية خلال العقدين الماضيين والتي كثيراً ما زادت عن عشرة بالمئة سنوياً حتى مجيء الأزمة المالية الدولية ٢٠٠٨.

– تنويه: عند دراسة تأثير النمو الاقتصادي على مستوى المعيشة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين: (١) معدل ارتفاع الأسعار، (٢) معدل نمو السكان.

– **معدل ارتفاع الأسعار:** يؤدي ارتفاع الأسعار لقضم القوة الشرائية للنقود، وبالتالي لتخفيض مستوى المعيشة فعلياً، ولذلك يحسب الاقتصاديون الناتج الحقيقي الذي يحذف تأثير ارتفاع الأسعار من خلال رقم قياسي مثل «مؤشر أسعار المستهلك»، ليركز على التزايد الفعلي لإنتاج السلع والخدمات إن وجد... أما الناتج الإجمالي الاسمي، فلا يأخذ تزايد الأسعار بعين الاعتبار، مما يتركنا في حيرة إذا ما كان التزايد في القيمة السوقية للسلع والخدمات ناتجاً عن تزايد إنتاجها أم تزايد أسعارها! مثلاً، هل زادت قيمة البندورة من مليون دينار في العام الماضي إلى مليوني دينار هذا العام لأن إنتاج البندورة تضاعف أم لأن سعر كيلو البندورة ازداد بنسبة مئة بالمئة؟!!

– **معدل زيادة السكان:** سبق أن ذكرنا أن متوسط الدخل الفردي يُحسب بقسمة الناتج الإجمالي على عدد السكان، فإذا ازداد المقام أكثر مما ازداد البسط، يعني إذا زاد معدل نمو السكان عن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (المصحح، الذي يحذف تأثير زيادة الأسعار) فإن ذلك سيؤدي بالضرورة لانخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة ولو ازداد الإنتاج الحقيقي. مثلاً، لو كنا اثنين معنا مئة دينار، وأصبحنا ثلاثة معنا ١٢٠ دينار، فإن متوسط حصة الواحد منا سوف تنخفض من خمسين إلى أربعين ديناراً...

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

– النتيجة: العبرة من رفع معدل النمو الاقتصادي أنه يؤدي لزيادة حجم الاقتصاد، وهذا مهم بحد ذاته وله آثار سياسية وإستراتيجية كبيرة، أما من ناحية تأثير زيادة النمو على مستوى معيشة المواطن، فإن ذلك لا يتحقق إلا إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل ارتفاع الأسعار ومعدل زيادة السكان معاً.

– **التنمية الاقتصادية** Economic Development: التنمية الاقتصادية مفهوم نوعي، وهي تتلخص بالتغير الجذري في طبيعة الاقتصاد والمجتمع والدولة والثقافة. مثلاً، نقلت الثورة الصناعية أوروبا في القرن الثامن عشر من مجتمع زراعي متخلف إلى مجتمع صناعي متقدم، وترافق ذلك مع تغير منظومة القيم والمفاهيم السائدة، وانتقال السلطة من رجل الدين إلى رجل الدولة، وتحول المدينة بدلاً من القرية إلى مركز ثقل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتغير طبيعة العلاقات بين الناس كنتيجة حتمية لذلك. كذلك، نقلت الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين الدول المتقدمة من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات ما بعد صناعية، يقوم فيها تطور الإنتاج ونموه على «اقتصاد المعرفة» القائم على إنتاج العلم والتكنولوجيا ومشتقاتهما وتطبيقاتهما. وقد أسهم ذلك بانفلات ظاهرة «العولمة» مثلاً وحدثت تغيرات جذرية جديدة في طبيعة الاقتصاد والمجتمع والدولة والثقافة. مثلاً، ظاهرة التواصل الإنترنتي أضعفت الإدارة الوسطى في كل المؤسسات لمصلحة الإدارة العليا وعامة الموظفين، وأدت التطورات في وسائل الاتصال إلى تعزيز قوة رأس المال على حساب الدولة الوطنية، وهكذا.

– **العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي**: تعرف الأدبيات الاقتصادية التنمية الاقتصادية بأنها الوصول لمعدلات نمو اقتصادي عالية على المدى الطويل، ويفترض أن هدف التنمية الاقتصادية هو تحقيق مثل تلك المعدلات على مدى عقود مثلاً، وتساعد التنمية بتحقيق ذلك لأن القيمة المضافة في التصنيع مثلاً أكبر من القيمة المضافة من السلع الزراعية والمواد الخام، والقيمة المضافة في تطبيقات التكنولوجيا أكبر من القيمة المضافة في التصنيع الصّرف. مثلاً، صناعة مكوك فضائي أو قمر صناعي أو صاروخ عابر للقارات يعتمد على مُدخلات علمية وتكنولوجية أكثر مما يعتمد على المُدخلات التقليدية من العمل والآلات والمواد الخام مقارنةً بصناعة الآلات المستخدمة في الصناعة الخفيفة مثلاً كالآلات المستخدمة في صناعة المعلبات أو الأحذية أو الأقمشة التي تعتمد صناعتها بدرجة أكبر على المعادن والعمل اليدوي وغير اليدوي، وبدرجة أقل على مُدخلات العلوم والتكنولوجيا، ولذلك نجد القيمة المضافة فيها أقل.

– **لكن العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي ليست علاقة خطية**: عند اختراع السيارة مثلاً، كان الناس ينتقلون براً بالعربات التي تجرها الدواب للمسافات القصيرة وبالقطار للمسافات الطويلة، وكان هناك مئات الآلاف ممن عاشوا على مدى أجيال من صناعة العربات. وباستطاعتنا تخيل حالة تتوقف فيها الطلبات على العربات وتتزايد على السيارات بشكل يؤدي لإقفال معامل العربات بصورة أسرع من افتتاح مصانع السيارات، مما قد يؤدي لانخفاض معدل النمو الاقتصادي، حتى في خضم المرور بحالة تحول نوعي في التنمية الاقتصادية. لكن على المدى البعيد لا بد أن ترتبط التنمية الاقتصادية بمعدل أعلى للنمو الاقتصادي، على الأقل لعدة عقود، يرتفع بعدها مستوى المعيشة ويكبر حجم الاقتصاد ويستقر عند تلك المستويات العالية.

كذلك نلاحظ من تقدم الدول النفطية في قائمة مستويات المعيشة العالمية أن النمو الاقتصادي قد يحدث لأسباب لا علاقة لها البتة بالتنمية الاقتصادية، مثل ارتفاع أسعار النفط أو الغاز مثلاً مما قد ينتج زيادة إحصائية في معدلات النمو الاقتصادي، وفي مستوى المعيشة، دون أن تكون مستندة لأساس متين من تحول الاقتصاد والمجتمع والثقافة والدولة من الزراعة والخامات للصناعة ومن ثم للعلوم والتكنولوجيا. هنا نقول أن مثل ذلك النمو هو نمو هش لا يستند لأساس حقيقي إذا لم تُستثمر عائداته في مشروع لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تنقل المجتمع النفطي من «الناقة» إلى «الحداثة» كما عرفناها في العدد الثالث من طالقة تنوير.

محمد فرج

المراكز والأطراف نظرية ليست جديدة، فمن أوائل من بحث فيها باران وجوندر فرانك ومن ثم سمير أمين، كان لكل واحد منهم تصوراً متميزاً لأسباب ظهور المراكز والأطراف، وآليات حركتها. مع التباينات، البسيطة في كثير من الأحيان، بين تلك الأطروحات، يبقى هناك خطر كبير نتج عن تلك الصيغة التي شكلت العالم على مدار عقود طويلة، كان العقدين الأخيرين أسوأها على الإطلاق عندما تمكن مركز أيديولوجي واحد من التحكم في صياغة شكل العالم، ثقافته، واقتصاده وسياسته.



في ظل هذه الصيغة، خرجت علينا مجموعة من المنتفعين من مواقعهم في الأنظمة السياسية والدوائر الثقافية ومؤسسات «المجتمع المدني»، ووكالات الشركات الكبرى، خرجت علينا بصيغة مفادها، أن لا مجال لجسر هذه الفجوة بين الأطراف (نحن)، والمراكز (هم)، بصيغة مفادها أن العالم تغير، وكى نُحدث التنمية لا بد أن نتوجه إلى جذب الاستثمارات وتشجيعها واستقطابها، فالتأهيم بات فكرة قديمة، وكى ننجز التنمية لا بد أن نغير مناهجنا الدراسية «التقليدية» إلى مناهج تتسق مع متطلبات السوق (الذي تحدد شروطه المراكز بطبيعة الحال، بوصفه موقعاً لتبادل ما أنتج فيها ويستهلك في الأطراف)، وامتد ذلك إلى المجال السياسي، كى يصبح

هناك «تنمية سياسية» تعلم أحزاب المعارضة «إتيكيت النضال». من خلال عملية «تعميم اللاحدوى» تلك، تمكنت الإمبريالية من سرقة مفهوم آخر، ووضعته إلى جانب المفاهيم الضحية الأخرى، كالديمقراطية والحرية، إنه مفهوم التنمية. ومن أسلس الطرق التي يمكن لنا أن نسلها للبحث في المعنى الحقيقي لهذا المفهوم، أن نتحدث عن تجربة عيانية، ولتكن الثورة البوليفارية في فنزويلا.

### التنمية في الثورة البوليفارية في فنزويلا

حققت الثورة البوليفارية إنجازات هامة في التنمية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، جميعها كانت بعيدة عن المفهوم المصطنع للتنمية، وهذا هو الأهم في نقاشنا، جميعها كانت تعيد الاعتبار لمفهوم التنمية، كما هو في دلالاته اللغوية والعملية.

كثيراً ما تُتهم التجربة الفنزويلية على أنها تجربة نفطية وحسب؛ أن النفط هو السبب الأساسي في قدرة الحكومة البوليفارية على تحقيق نجاحات تنموية حال وصولها إلى السلطة، فهل كانت هذه هي الحقيقة؟

إن الاقتصاد الريعي هو أحد صنوف الاقتصاد، وليس عيباً أن تستفيد من الموارد الطبيعية في بلدك، المهم هو كيف تستفيد من عوائدها، بأن تجعلها مدخلاً في برنامج رعاية اجتماعية شامل، أن تجعل عوائده مدخلاً للتعليم المنتج (ليس تعليم متطلبات السوق سابق الذكر) والصحة والثقافة والسياسة الداخلية والخارجية كذلك، وفي هذا الشق بالتحديد يختلف نفط فنزويلا عن نفط الخليج، البترو-دولار الخليجي في مواجهة البترو-تحرر البوليفاري!

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

لم يكن قصور فنزويلا التقني في آليات استخراج النفط وتصفيته حاجزاً أمام تأميم شركة بترول فنزويلا، وفي هذا إعادة اعتبار لمفهوم التنمية، الذي حُكَّت المؤامرات ضده لوصفه بالقديم.

بدلاً من فتح الأبواب للاستثمار الزراعي لشركات «الجينات المنتحرة»، عملت الحكومة البوليفارية على إعادة صياغة علاقات الإنتاج في الزراعة، مما مكن المزارعين من تأمين الغذاء، وبدلاً من الارتهان للشركات التكنولوجية الاحتكارية مثل مايكروسوفت، اعتمدت على البرمجيات المفتوحة المصدر، التي تتبنى بالكامل مبدأ محاربة الاحتكار وتعميم المعرفة. كل ذلك أدى في نهاية المطاف إلى تصنيع الكمبيوتر البوليفاري، المعتمد على تقنية صناعية صينية، وأنظمة تشغيل مفتوحة المصدر.

سحب القائد التحرري الراحل هوغو تشافيز 7,000 جندياً من الثكنات العسكرية وأرسلهم إلى القرى والأرياف كي يرمموا الطرقات، والمستشفيات، ويقودوا الحملات الطبية، ويجمعوا القمامة، ويبيعوا اللحم والدجاج والخبز والمواد الغذائية، كما دعا إلى انضمام ثمانين ألف مدني إلى هذه الخطة، وأطلق حملة أسماها "حملة القضاء على بيوت الصفيح".

هذه السياسة التنموية على المستوى الاقتصادي، فتحت الباب للتنمية الثقافية والاجتماعية، وتداخلت معها، وباتت كل منهما (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية) سبباً ونتيجة للأخرى، فتم تطوير المؤسسات التعليمية، المدارس والجامعات، وتم إدخال لغة التجمعات، التي همشت لردح طويل من الزمن كلغة رسمية في التعليم، وصدرت مراسيم كثيرة تتعلق بخطط تطوير التعليم، وتم العمل على تطوير الخدمات الصحية والاستفادة من الخبرات الطبية المتقدمة في كوبا، وتم بناء شبكة مواصلات جديدة بأسعار تنقل زهيدة، وانطلقت برامج محو الأمية، التي استخدمت حتى قاعات الكنائس لتعليم كبار السن القراءة والكتابة. كل ذلك كان كفيلاً لأن تطلق الحكومة البوليفارية مثلها كشعار تحملها الناس وتتبناه، مثلث زامورا ووردريغيز وبوليفار، الأسماء التحررية الاستقلالية للقارة اللاتينية. أن تعرض هذه الأسماء كشعار للتنمية (في مفهومها الواقعي)، هو تماماً أن تتناقض مع التبعية في ثوبها التنموي التي تتمثل شعاراتها في لوغو الشركات الكبرى.

وعلى الصعيد السياسي، لم يختلف الأمر، فاجترحت الثورة البوليفارية تنميتها السياسية الخاصة، بعيداً عن «التنمية السياسية» في قاموس الإمبريالية العالمية التي شكّلت لأجله وزارات ومنظمات قاربت ميزانياتها ميزانيات دول بأكملها. هذه التنمية السياسية قامت على أسس الديمقراطية التشاركية، التي اعتمدت اللجان المحلية لتتكفل بمهام تنموية يومية، اقتراحاً وتنفيذاً، الأمر الذي دمج الشعب الفنزويلي في ساحة السياسة، ليدعم حلف فنزويلا-كوبا، ويدعم الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الكاريبي، ويدعم الاستغناء عن اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية (FTAA) لصالح التحالف البوليفاري لأمريكا اللاتينية (BAA).

التنمية مع «صفر مشاكل» تبعية

«صفر مشاكل» هي السياسة الخارجية التي أعلنت عنها حكومة العدالة والتنمية في تركيا. «صفر مشاكل» هو شعار جذب الاستثمارات ضمن أدبيات «إدارة المخاطر»، وهذا ما حدث فعلاً في تركيا، فقد استند نموذج «التنمية» فيها على الاستثمار، الداخلي والخارجي، الذي رفع نسب النمو الاقتصادي، دون أن يحسن ذلك المستوى المعيشي للشرائح الاجتماعية الأوسع، بل على العكس لقد أضرب به، في ظل انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي.

في عالمنا اليوم، للتنمية شقها الانعزالي وشقها التحالفي، لا تنمية مع صفر مشاكل، السياسات التنموية هي صافرة الإعلان عن المشاكل مع المراكز الاحتكارية المعيقة للتنمية والتي دمجت التنمية بالتبعية من خلال إغراءات الحداثة. التنمية تعني أطنان مشاكل، لا لشيء سوى لأنها تضع التعريف «الحديث» خلف ظهرها، ترمي الاستثمار غير المدروس لصالح التأميم، والتعليم التطبيقي القشري لصالح «التقليدي» المنتج، والتعطيل السياسي لصالح التنمية السياسية الحقيقية، والتبعية للمراكز الاحتكارية لصالح التحالف مع المنظومة ذات النزعة الاستقلالية (البريكس نموذجاً).

فنزويلا جربت التبعية في عهد كارلوس بيريز، مع أنه سماها تنمية، وجربت التنمية في عهد الحكومة البوليفارية، وأنتم؟ هل فكرتم يوماً في مهنة التنمية الشاملة؟

## نور شبيطة

هي ليست مزرعة يعمل بها العبيد، بل إن القصة تقول أن رجلا من قرية في فلسطين اقتضى دينه من مدين له، فلم يجد عنده مالا، فأخذ عبدا كان له بدينه، وكان هذا العبد أول عهد أهل القرية الفلاحين بالعبيد، فلما أعجبهم قرروا أن يزدادوا من العبيد، فكفروه في التراب وسقوا التراب، على أمل أن تنبت شجرة عبيد، فحسروا العبد وعادوا للكد، فالمزرعة التي نعيها هي مزرعة تثمر العبيد.

في الحقبة الإقطاعية كان تزواج الأقتان أو العبيد (يمكن تسمية كليهما بالمملوك، أو القدين)، ينتج المزيد من



المملوكين، الذين سيخدمون ابن السيد كما خدم ذوهم أباه، أما اليوم فتعتبر العبودية إساءة للإنسانية التي يتشدد بها عالم اليوم، فإذا كان المال أو وسيلة الإنتاج تتورث للأبناء، فمن أين لمن يرثون المال بمملوكين جدد؟ وإن كان النمط الاقتصادي يجيب ببساطة بمجرد مساءلته، أن مصدرهم الأول لم يزل هو هو، وهو الغزو (يتخذ شكل الحرب التي تشن على أمم فتتهدم وتنهب طاقاتها ومنها البشرية) أو الدين بالربا (وهو حالة عامة لاقتصاد رأس المال اليوم) فإن السؤال هو، كيف للأحرار أن يتخلقوا بأخلاق العبيد، وإن قبلوا العبودية فكيف لهم أن يكونوا عبيدا جيدين!؟

إذا كان الحمار الحرن في قصة أخرى سلك بمالكه الطريق الذي كان يأبى سلوكه، خوفا من العصا وسعيا وراء الجزرة، فإن عبيد اليوم همما حرنوا فهم ينفذون ما يُطلب منهم خوفا وطمعا، لا كما في الآية من الله (مركز الجماعة وموحدتهم في إفرادهم له بالعبادة)، بل خوفا من عصا القانون، وطمعا بجزرة الثراء، القانون الذي يلزمهم بسداد ما يتراكم عليهم من ديون وإلا سيفقدون «حريتهم»، والثراء الذي تصرّ الآلة الإعلامية لعالم الأعمال على إظهاره ممكنا للجميع إن امتلكوا مقوماته من الجد والاجتهاد والذكاء، وهي صفات يسبغها الأثرياء على أنفسهم بما يشيعون، وشاهدهم على فضلهم المزعوم حاضر، فهم الأثرياء الذين سيبقون -على ما يبدو- أثرياء حسب النمط الاقتصادي القائم!

الخيوط الذي يربط العصا بالجزرة، هو تجزيء الرفاه والتدرج به، فالنمط الاستهلاكي يمكّن العمالة من الرفاه، سالباً منهم الأمن، وكل قضة من جزرة الرفاه تورطهم بالمزيد من الدين، فتسبب لهم رهبة أكبر من العصا اللصيقة بمؤخراتهم مهما غدوا السير، هم إذ يعيشون يوما في حاضرهم فإنهم يأكلون يومين من مستقبلهم، وهذا توصيف مجازي لواقع لا أريد أن أصدع الرؤوس به، كلنا يعلمه، إن لم نكن كلنا نعيشه! أما أرباب العمل فيحرصون أن يستثمروا في «رأس المال البشري» ويكرسون شروط «سوق العمالة» حتى نرى العمالة تتسابق في تحسين شروط العبودية، والتخلق بأخلاق العبودية الجديدة، ويذكر أنه قديما كان السيد يظهر خطر منزلته في حلة عبيده.

إن ما يقابل أقتان المزارع اليوم هم العمالة الكادحة، أما ما يقابل الخوليين والعبيد من خدم المنزل فهم موظفون من نوع آخر، يستثمرون في أنفسهم ليرفعوا أسعارهم في السوق، وعند رأس المال فالعمالة إما أن تكون وسيلة إنتاج أو سلعة، يقابل ذلك فكرة زراعة العبيد، فهم في المزرعة المتخيلة كانوا وسيلة إنتاج وثمررة قطاف في آن معا، وكأنا بالفعل أمام مزرعة، ينشد أصحابها نموّ نباتها، ويعنون بتنميته، ويسموننها «التنمية البشرية»!

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

تركز التنمية البشرية على تخليق الفرد بأخلاق فردية، لينشد الخلاص الفرديّ علّه يفارق البؤس المشترك، وأزعم أن كل منظومة سلوكية تحتوي بشكل أو بآخر على منظومة إيمانية، والمواءم في التنمية البشرية حاضر كديانة جديدة تتمظهر في «مصحف» مثل (كتاب السرّ) و(العادات السبع) و(منشورات الدقيقة الواحدة) وغيرها، لا أقول بفرانها المطلق فالباطل قلما يتجلى خالصا منفردا، وإنما هي باطله في الترتيب الذي توضع فيه، لتجعل للنجاح صورة واحدة هي المال، وللخلاص دربا وحيدة هي الخلاص الفرديّ، مما يفرق العبيد الفقراء ويديم سيادة الثريّ عليهم، ويوجه نداء الحرية الصاحب في القلوب باتجاه واحد هو المزيد من العبودية، والاعتقاد بأفضلية الثريّ ذكاءً وخلقا وسجية واجتهادا.

ولكل منظومة ذهنية آدابها وفنون تكرسها (السينما الأمريكية مثلا) وبيئة تعيد إنتاج نفسها فيها وتكرسها في آن معا، وهكذا نرى أن الأسلحة أو القوة التي يمنّ بها حقل التنمية البشرية على عبيد العصر الجديد لها حدود، وحدودها هنا ما قد يؤذي «السادة»، إذ الطغمة المتحكمة المرتبطة بالدول المتحكمة أو بالشركات المتحكمة، تحرص على ألا يمتلك الفقراء من الأسلحة ما يصل مداه لها، كالبندقية الرشاشة تُعطى لأبناء الثورات الملونة يقتلون بها أبناء وطنهم ويبقى المستبد على مسافة آمنة من هذه الفوضى، وكطرق كسب التأييد والحملات المجتمعية التي تحتوي كل نفس نائرة بين مجتمع المقهورين فتستفيد من طاقتها، كأنها الساقية التي يدور فيها المجتمع ذاتها ولكن بمسنتات معكوسة إذ هي تدور عكس التيار، لكن بما يخدم المنظومة لا بما يهددها.

لنا أن نقرّ بهذا التأثير لأنه ملموس، فمقابل كل «قصة نجاح» تنتقيها التنمية البشرية لتحضّ العبيد على المزيد من التضحية، في مغالطتي الاجتزاء والتعميم، هناك ألوف قصص «فشل» تتناساها، مع أنها هي الخيار الأوجه إحصائيا إن أردنا التعميم، ولكن كيف تفعل «التنمية البشرية» هذا؟ كيف تمكنت من تمرير كل هذا الكم من الهراء على أصحاب المعدن المؤهل لتغيير المنظومة؟ وكيف اتفق لها هذا التقارب بينها وبين الطرح «الدعوي» الإسلامي لاسيما الوهابي منه الذي وصل لغاية توظيفها لنشر الوهابية؟! وكيف استوعبت في صورتها الجمعية (القيادة المجتمعية) هذا الكم من اليساريين؟! وكيف مر عليهم كل هذا!

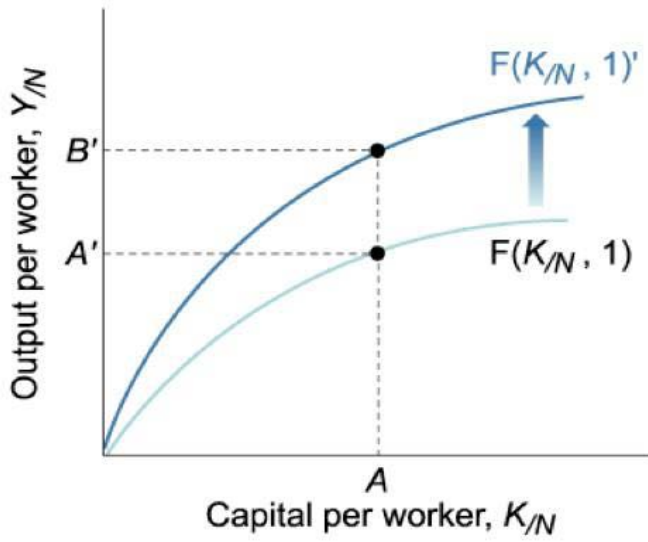
إن أهم ما تقوم عليه فكرة التنمية البشرية هو علم البرمجة اللغوية العصبية، وهو علم محترم إذا ابتعدنا عن الصورة الممتهنة التي تقدمها له المؤسسات الدعوية أو مؤسسات التنمية البشرية، ولدينا من تعاريفه الإجرائية ما يمكننا من فهم ما يمكننا من الإجابة عن كل الأسئلة السابقة، والتعريف الذي نعنيه أنه هو العلم المعني برصد الإجراءات المؤثرة في النفوس وتوظيفها، أي أنه معني بتقنيات التأثير، بالإجابة عن (كيف) لا عن (لماذا)، وبذلك فالتنمية البشرية تقوم على مغالطات أولها وأهمها تلك التي يفندها هذا العلم بأحد أهم الافتراضات التي يقوم عليها إذ يقول (الخارطة ليست هي الطريق)، ونرى هنا أن التنمية البشرية توسعت في مغالطة التوسع في المثال واعتبار أن الخارطة هي الطريق، فهي توظف كل ما يقع تحت يدها في زراعة العبيد وتنميتهم، حتى وإن كان أمثلة ثورية ثارت على الظلم الطبقي الذي تكرسه هي، فهي تستخدم الطريقة فحسب متجاهلة السبب الأصيل ومبدلة به، سببا آخر وهو الخلاص الفردي أو تحسين شروط العبودية جماعيا، وتحشد من مغالطات الاستمالة العاطفية، والاجتزاء، والتعميم، والشخصنة، وغيرها ما يخولها هذه المنزلة التي بلغتها اليوم، وهذا له مسوغه عند «الدعويين» و«اليساريين» وغيرهم، أنهم بحاجة لامتلاك تقنيات التغيير الفردي والجماعي، والتنمية البشرية بدورها تعيد استغلال ما يصدر عنهم من أمثلة أو أدلة دينية أو اجتماعية أو غيرها.

أقول أن كل تلك الأضرار يمكن تجنبها لو نظرنا أعمق من السطح، أي لو سألنا أنفسنا دائما عن سلامة البرهان الذي يقدمه دهاقنة التنمية البشرية منطقيا، وعن نوع المغالطات التي تحمله إلينا، وعلينا أيضا تقديم سؤال آخر هو ما هو مؤدّي كلامهم؟ وسنجدنا سريعا أمام كمية مهولة من المغالطات تصل لاعتبار أن القول الفلاني صحيح لأن فلانا الثري قاله! وأنه سيؤدي بنا إلى أخلاق فردية ليبرالية قاتلة للتعاقد المجتمعي، وحتى عند توظيفها دون تجزيء المجتمع لأفراد، فهي تجزئه لكيانات أصغر، وتجزئ مشاكلهم، وتجزئ الحلول، مبعدة إيانا عن الجذرية المطلوبة لفهم جذور أمراض هذا الواقع وعن تغييره تغييرا جذريا، فإذا كانت أساليبها انطلت على بعض أبناء قومنا من الإسلامويين واليساريين الليبراليين وغيرهم، فهي يجب ألا تنطلي على القومي الجذري، ويجب أن يتنبّه إذا أراد أن يستفيد منها أنها تجيب على بعض الكيفيات والتقنيات، أما الأسباب والتغيير المنشود فيأتي به الفكر عموما، والفكر القومي الجذري خصوصا.



## نقد نظرية التنمية الاقتصادية النيوكلاسيكية

د. إبراهيم علوش



يستند جوهر نظريات التنمية الاقتصادية في علم الاقتصاد النيوكلاسيكي، أي علم الاقتصاد المهيمن في المؤسسات الاقتصادية الدولية وأقسام علم الاقتصاد في العالم الأنجلو-ساكسوني بخاصة، إلى نموذج أساسي يمكن أن نبسطه بالشكل التالي:

– تتمثل مخرجات الإنتاج في كل عام، أي الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة، في كمية محددة من السلع والخدمات يمكن أن نسميها مخرجات output، أو «كمية» quantity (Q)، وتعتمد هذه الكمية على مجموعة من المدخلات العامة هي العمل (L)، رأس المال (K)، الطبيعة أو المواد الخام (N)، والتنظيم (E) entrepreneurship.

– هكذا تصبح لدينا دالة إنتاج يمكن أن نعبر عنها بالشكل التالي:  $Q = f(L, K, N, E)$  أي أن كمية المخرجات من السلع والخدمات ترتبط بعلاقة يمكن تحديدها رياضياً بكمية المدخلات من وحدات العمل ورأس المال والمواد الخام والطاقة التنظيمية للمنشآت الاقتصادية. وهذه العلاقة هي بالضرورة علاقة طردية، أي أن زيادة المدخلات يؤدي إلى زيادة المخرجات. وقد تكون تلك العلاقة الطردية بين المدخلات والمخرجات في دالة الإنتاج علاقة متنوعة المعلمات. مثلاً، يمكن أن تؤدي زيادة كل من المدخلات من الموارد الاقتصادية بنسبة عشرة بالمائة إلى زيادة المخرجات من السلع والخدمات بنسبة عشرة بالمائة، أكثر من عشرة بالمائة، أو أقل من عشرة بالمائة، حسب طبيعة الدالة.

– المهم أن النمو الاقتصادي الدائم يعتمد في هذا النموذج المبسط على نمو مدخلات الإنتاج، أي زيادة الموارد الاقتصادية، بصورة دائمة، أو على تحسن إنتاجيتها عبر التطور التكنولوجي. فمصادر النمو الاقتصادي الدائم حسب هذه النظرية هي إذن: (1) الزيادة الكمية في المدخلات، (2) رفع إنتاجيتها عبر التطور التكنولوجي.

– إلى هنا يمكن أن نقول أن زيادة العمال ورأس المال والمواد الخام والقدرة التنظيمية ستؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي بنسبة ما، أكثر أو أقل من نسبة الزيادة في المدخلات أو مساوية لها، لكن فقط إذا ازدادت كل المدخلات أو الموارد الاقتصادية بالنسبة نفسها، مثلاً إذا ازداد عدد العمال ه بالمائة، ومخزون رأس المال ه بالمائة، والمواد الخام ه بالمائة، والقدرة التنظيمية للأعمال ه بالمائة، فإن الإنتاج يمكن أن يزيد أكثر من ه، أو أقل من ه، أو ه بالمائة بالضبط.

– فماذا يحدث إذا ازداد العمال ه بالمائة مثلاً وازداد رأس المال ٣ بالمائة، أو إذا لم يزد رأس المال، (رأس المال هنا هو رأس المال المادي فقط، أي مخزون البلاد من الآلات والمعدات والأبنية)؟ أو إذا ازدادت نسبة العمال أكثر من الزيادة في نسبة رأس المال والمواد الخام؟

إذا حدث ذلك، فإن قانوناً اقتصادياً آخر سيفرض نفسه هو قانون «العائدات المتناقصة»، ويسمى أيضاً قانون «تناقص العائدات» Diminishing Returns. ويقول هذا القانون أننا لو زدنا مدخلاً اقتصادياً أكثر من مدخل آخر، أي لو أضفنا المزيد والمزيد من كميات الأسمدة الزراعية مثلاً لرقعة أرض زراعية ثابتة، فإن إنتاجية كل كيس إضافي من الأسمدة ستصبح أقل فأقل حتى تصل الصفر. أو، لو أضفنا المزيد والمزيد من العمال لنفس الكمية من رأس المال، لمصنع النسيج نفسه مثلاً، فإن إنتاجية كل عامل إضافي ستصبح أقل من إنتاجية العامل الذي سبقه، مما يؤدي لزيادة الناتج الكلي بصورة متناقصة لأن إضافة وحدة إضافية من المدخل المتغير إلى مدخل ثابت ستؤدي لتناقص إنتاجية تلك الوحدة تدريجياً

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

– أهمية ما سبق أن زيادة الإنتاج بحد ذاتها لا تتحول بالضرورة إلى زيادة في مستوى المعيشة: (ا) إذا ازداد عدد العمال (أو السكان) أكثر من زيادة المدخلات الأخرى، بسبب قانون العائدات المتناقصة، و (ب) إذا كانت زيادة كل الموارد أو المدخلات بالنسبة نفسها، مثلاً عشرة بالمئة، وكانت زيادة المخرجات أو الإنتاج الناتجة عنها أقل من عشرة بالمئة، بسبب طبيعة دالة الإنتاج.

– لنرى كيف يمكن أن تؤدي زيادة المدخلات أحياناً إلى انخفاض مستوى المعيشة، بدلاً من زيادتها، فلنعتبر عن مستوى المعيشة، أو متوسط الدخل الفردي، بالشكل التالي:  $Q/L$ ، أي نسبة كل الإنتاج إلى كل العمال، ويُسمى ذلك أيضاً الناتج الوسطي. فإذا ازدادت  $L$  في المقام عشرة بالمئة، وازدادت  $Q$  في البسط خمسة بالمئة، بسبب العائدات المتناقصة أو بسبب طبيعة دالة الإنتاج، فإن النسبة ككل سوف تنخفض، أي أن مستوى المعيشة سوف ينخفض.

– العكس صحيح أيضاً، فإذا ازدادت نسبة رأس المال والمواد الخام والقدرة التنظيمية بنسبة مئوية أكبر من نسبة زيادة العمال، مثلاً إذا ازداد رأس المال 10 بالمئة وازداد العمال 2 بالمئة، فإن إنتاجية العامل الإضافي سوف تزيد، حسب النظرية النيوكلاسيكية. مثلاً العامل الذي يعمل بمعول سوف يحفر عدداً أقل من أمتار الأرض في يوم عمله من العامل الذي يعمل بجرافة حديثة، لأن عدد وحدات رأس المال المتضمنة في الجرافة أكثر بكثير من عدد وحدات رأس المال المتضمنة في المعول. وكذلك ستكون إنتاجية الموظف الذي يقوم بأعماله المكتبية مستخدماً القلم والدفتر في يوم عمله أقل من إنتاجية الموظف الذي يقوم بأعماله المكتبية مستخدماً جهاز الحاسوب... ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$0 < d(Q/L)/d(K/L) \text{، حيث } (Q/L) = f(K/L)$$

أي أن إنتاجية العامل بالمتوسط تعتمد على نسبة رأس المال للعمل بصورة طردية. ومن هذه المعادلة البسيطة تستنتج نظريات التنمية المرتبطة بعلم الاقتصاد النيوكلاسيكي أن مستوى المعيشة يتناسب طردياً مع زيادة رأس المال، ويتناسب عكساً مع زيادة السكان. وهذا الاستنتاج الجوهرى يقود إلى ثقافة وبرنامج يدعوان إلى: (ا) ضبط التزايد السكاني، واعتباره العدو الأول لرفع وتيرة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أي للتنمية، و (ب) اتباع سياسات وإجراءات والقيام بإصلاحات مؤسسية تعزز تراكم رأس المال بكل الوسائل الممكنة.

– يساوي التراكم في رأس المال كل عام قيمة الاستثمار (I)، أي أن الفرق بين مخزون رأس المال في العام الماضي، ومخزون رأس المال في هذا العام، هو الاستثمار. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالشكل التالي:  $K_1 - I = \Delta K = K_2$ . ويمكن أن تنطبق هذه العلاقة على رأس المال المادي مثل الآلات والمعدات والأبنية، وعلى رأس المال المالي مثل حسابات الادخار والأسهم والسندات والمشتقات المالية.

– لكن الاستثمار المحلي، في الاقتصاد المغلق، أي غير المنفتح على الخارج، يبقى محكوماً بقيود صارم هو الادخار المحلي، أي نسبة ما لا يتم استهلاكه من الدخل القومي (S) (saving). ويعتبر تساوي الاستثمار والادخار (S=I) من شروط توازن الاقتصاد الكلي، ومن بديهيات توازن سوق الأموال القابلة للإقراض، أي سوق المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية (في الأسواق الحرة التي يحكمها العرض والطلب).

– لكن الادخار في دول العالم الثالث قليل كقيمة مطلقة، لأن الدخل القومي قليل، فإدخار عشرة بالمئة من مئة دينار أقل بكثير من إدخار عشرة بالمئة من الف دينار. كذلك يقل الادخار في العالم الثالث كنسبة من الدخل القومي، بسبب ارتفاع التزايد السكاني وارتفاع نسبة الإعالة، أي نسبة من يضطر كل عامل أن يعيلهم من السكان، مما يؤدي لذهاب نسبة أكبر من الدخل للاستهلاك بدلاً من الادخار، فمعظم الناس لا يكادون يكفون الحاجات الأساسية، مما يزيد الاستهلاك كنسبة من الدخل ويقلل الادخار وبالتالي الاستثمار وتراكم رأس المال، وبالتالي مستوى المعيشة. بمعنى آخر، يؤدي انخفاض نسبة الدخل القومي  $Y$  إلى انخفاض نسبة الادخار المطلقة  $S$ ، ويؤدي الفقر وازدياد نسب الإعالة إلى انخفاض نسبة  $(S/Y)$  وبالتالي لانخفاض نسبة  $(I/Y)$  لأن  $S = I$  كما سبق الذكر، وهذا بدوره يبطل تراكم رأس المال، مما يضعف النمو الاقتصادي ويعيد إنتاج الفقر.

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

– عليه تتمحور السياسة التنموية التي يقترحها (بل قل يفرضها) الاقتصاد النيوكلاسيكي على دول العالم الثالث، بالإضافة للعمل على تقليل معدل الزيادة السكانية، على ما يلي: (١) وضع قوانين تسهل دخول رأس المال الأجنبي محلياً لأقصى حد، عبر المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الحدود، (٢) مد دول العالم الثالث بالمساعدات والقروض التنموية لسد النقص الحاصل في مخراتها. وتضاف اليوم مجموعة من الإرشادات السياسية/الإدارية/المؤسسية لما سبق مثل: الحاكمية الرشيدة ومحاربة الفساد واستقلال القضاء وتثبيت حقوق الملكية وتحجيم دور الدولة في الاقتصاد وإطلاق المبادرة الفردية وإزالة القيود عن التجارة الحرة إلخ... مما أصبح جزءاً من المواضيع الشائعة في كل مكان.

– مع تحول اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة إلى اقتصاديات تقوم على إنتاج وتطوير العلم والتكنولوجيا، أي إلى اقتصاديات معرفة، بدأ بعض المنظرين النيوكلاسيكيين يركزون على التعليم كمدخل إنتاجي، تحت عنوان «رأس المال البشري» أو تحسن نوعية العامل، وعلى التطور التكنولوجي كرافعة لزيادة الإنتاجية حتى مع ثبات كمية المدخلات. وتقدر إحدى الدراسات مثلاً أن أكثر من نصف الزيادة في إنتاجية العامل الأمريكي خلال القرن الماضي جاءت من التطور التكنولوجي. والنتيجة بالنسبة لنظرية التنمية الاقتصادية النيوكلاسيكية طبعاً هي تحسين نوعية التعليم (مع أنهم ضد تدخل القطاع العام في التعليم!) وإفساح المجال للشركات متعددة الحدود لنقل التكنولوجيا للعالم الثالث مع استثماراتها من الخارج.

نقاط ضعف نظرية التنمية النيوكلاسيكية

– يمكن نقد نظرية التنمية الاقتصادية النيوكلاسيكية في: (١) إغفالها للسياق التاريخي للتطور الاقتصادي-الاجتماعي، الثورة الصناعية نموذجاً، (٢) منطقتها الذي يفصل الاقتصاد عن الصراعات السياسية المحلية والعالمية، خاصة الصراع مع الاستعمار والإمبريالية، وهو ما ركزت عليه نظرية التبعية، (٣) الأبعاد السياسية الخطيرة لاستنتاجاتها المغلفة بالعلم.

– لكن قبل الدخول في أي من المسائل التاريخية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية التي يعتبرها الاقتصاديون الكلاسيكيون خارجة عن النص وضعفاً في المنهج، وهروباً من القوانين الفولاذية النيوكلاسيكية، حسب رأيهم، يجب على من اشتتموا رائحة ما غير مريحة في تركيز النظرية النيوكلاسيكية المفرط على محاربة التزايد السكاني وجعل تأمين شروط تراكم رأس المال أولوية أولى، ناهيك عن حرية السوق والانفتاح على التجارة الخارجية، أن يدركوا جيداً أن عليهم أن ينسفوا تلك النظرية منهجياً من خلال كشف: (١) عدم تماسكها كنظرية علمية، و (٢) عدم قدرتها على تفسير معطيات الواقع الاقتصادي نفسه إحصائياً. فالمطلوب هو هزيمة تلك النظرية في ملعبها وبأدواتها التي تركع بها العالم. ذلك هو التحدي الكبير.

– كذلك علينا أن ندرك أننا لا نتعامل مع هواة هنا أو مع مهرجين من نوعية «المارينز الإعلامي» المألوفة بل مع منظرين جادين يوظفون الرياضيات العليا والإرث الأكاديمي التراكمي لعلم الاقتصاد الرأسمالي منذ ما قبل آدم سميث في صوغ نظرياتهم، وكثيراً ما يصبح هؤلاء أنفسهم قادة ومدبري المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكام البنوك المركزية في الدول المتقدمة صناعاً، أي أنهم كثيراً ما يكونون صناع سياسات اقتصادية كبرى لا أكاديميين فحسب. ولا نزال في العالم الثالث (أو في دول البريكس) في القرن الواحد والعشرين نعاني من نقص فادح في التنظير الاقتصادي الجاد القادر على دحض علم الاقتصاد الغربي بعد تمثله، على غرار ما فعله كارل ماركس في أواسط القرن التاسع عشر؛ باستثناء «نظرية التبعية» التي تمثل نقداً «خارجياً» للنظام الاقتصادي الدولي (خارجياً بمعنى أنه لم ينطلق من أسسه النظرية ليهدها ويتجاوزها لما هو أعلى)، وهو ما لا يكفي بحد ذاته لتكوين نظرية اقتصادية بديلة متحررة من هيمنة النظرية الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة.

– بالعودة إلى نظرية التنمية الاقتصادية النيوكلاسيكية نلاحظ أنها تستند إلى دالة الإنتاج:

$$Q = f(L, K, N, E)$$

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

وهي دالة قد تأخذ أشكالاً رياضية مختلفة، لكنها الأساس الذي تعتمد عليه نظرية الإنتاج في الاقتصاد الجزئي. وتستخدم تلك الدالة في الاقتصاد الجزئي لتفسير العلاقة بين المدخلات والمخرجات على مستوى المنشأة الاقتصادية الواحدة، المصنع الواحد، المزرعة الواحدة، إلخ... ولا شك أن تلك الدالة على مستوى المنشأة الإنتاجية الواحدة مفيدة جداً، لا بل لا يمكن الاستغناء عنها إذا أردنا تحديد شكل العلاقة بين المدخلات والمخرجات في تلك المنشأة، أو ربما على مستوى قطاع صناعي واحد، مثلاً صناعة السيارات أو صناعة الفولاذ أو صناعة الأحذية، إلخ...

– لكن تلك الدالة نفسها عندما تنقل من حيز الاقتصاد الجزئي إلى حيز الاقتصاد الكلي، أي من تحليل الإنتاج على مستوى المنشأة إلى مستوى الاقتصاد ككل، تصبح ملتبسة تماماً، خاصة لجهة تعريف رأس المال. فمن الواضح مثلاً ما المقصود برأس المال في مصنع فولاذ. إنه عدد معين من الآلات التي تستخدم لتحويل الحديد الخام إلى فولاذ وقولبتة حسب المطلوب. ورأس المال المستخدم في مصنع السيارات هو الآلات المستعملة في تصنيع السيارات. لكن ما المقصود برأس المال المستخدم في الاقتصاد ككل؟؟ هل هو آلات صناعة السيارات أم آلات صناعة الطائرات أم عربات الشحن في القطار أم مطرقة الحداد أم محطة تكرير النفط أم جهاز الحاسوب أم رافعة الحاويات في الميناء أم ماذا؟

– رأس المال بالذات من بين المدخلات الذي يستعصي أكثر من غيره عندما نحاول اختزاله إلى وحدات قياسية موحدة. العمل بأنواعه، ومنه التنظيم، يمكن اختزاله إلى «ساعة عمل» بسيط، والعمل المركب، الفني الماهر، يمكن «تصريف» الساعة منه إلى ساعات عمل بسيطة. وبذلك تكون «ساعة العمل البسيط» هي وحدة قياس العمل. والمواد الخام، على أنواعها، من خشب ومعادن وغاز ووقود إلخ... يمكن أن نقيسها بالأطنان، لنقول أن وحدة قياسها هي «طن من المواد الخام»، بالرغم من صعوبة ذلك وتعسفه علمياً، لكن هل يجوز أن نقول أن وحدة قياس رأس المال المادي هي: «طن من الآلات والمعدات»، أو «ساعة عمل من الآلات والمعدات» بغض النظر عن نوعها؟! وإذا فرضنا مقياساً عشوائياً من هذا النوع، كم سيفيدنا عملياً في فهم أو تحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات على مستوى الاقتصاد الكلي؟

– مرة أخرى، دالة الإنتاج قد تكون مفيدة جداً على مستوى المنشأة الإنتاجية الواحدة أو حتى في قطاع إنتاجي واحد. فلو أخذنا مصنعاً للأخشاب مثلاً سيكون من الواضح أن المخرج سيكون ألواح الأخشاب المقطعة حسب الطلب، وأن المواد الخام الأساسية ستكون الأخشاب المقطوعة من الغابة، وأن رأس المال الأساسي سيكون آلات تقطيع تلك الأخشاب وتصنيعها، فلا توجد مشكلة قياس كبيرة لرأس المال هنا. أما لو وضعنا كل المنشآت الاقتصادية في كل الاقتصاد معاً، فماذا ستعني كلمة «رأس مال» كعندها، إذا تجاوزنا قصة المواد الخام؟! سيصبح رأس المال هنا لغزاً لا يمكن فهمه ناهيك عن قدرته على تفسير أي شيء.

– نقطة الضعف المنهجية عند الاقتصادي النيوكلاسيكي هنا هي عدم إمساكه بطبيعة العلاقة بين الجزئي والكلي. فهو يفترض أن الكل يساوي بالضبط مجموع الأجزاء، وأن كل جزء هو نسخة مكررة من غيره، غير أن الكل لا يساوي مجموع الأجزاء، بل الأجزاء زائد التفاعلات الناشئة فيما بينها.

– الإجراء المباشر للاقتصادي النيوكلاسيكي هنا سيكون «الحل السهل» بتحويل رأس المال المادي ك من آلات ومعدات وأبنية في كل اقتصاد إلى قيمة مالية، ليتم حسابه بالدنانير والقروش طبعاً لتكون الوحدة الواحدة من العملة المتداولة هي مقياس ك. ألا يفترض في النهاية أن تكون ق، أي كمية السلع والخدمات المختلفة في دالة الإنتاج الكلية، محسوبة بالدنانير أيضاً؟! فلماذا لا نحسب رأس المال في دالة الإنتاج بنفس الطريقة إذن؟ إذ يمكن عندها أن نضع آلات ومعدات وأبنية مختلفة تماماً تحت بند ٢٠ مليار دينار مثلاً، أليس كذلك؟

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

– الرد هو أن حساب القيمة الإجمالية بالنقود للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد ككل هو أمر منطقي تماماً، كما أنه يعطينا مقياساً للناتج المحلي الإجمالي GDP. ويمكن أيضاً أن نحسب القيمة المالية الإجمالية للمواد الخام بالطريقة نفسها. لكن ثمة مشكلة كبيرة في حساب القيمة المالية لرأس المال المادي من آلات ومعدات وأبنية بالنقود في دالة الإنتاج من وجهة نظر فرضيات النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية نفسها.

– تقوم تلك المشكلة على مبدأ يعرفه أي طالب اقتصاد أو مالية وهو أن قيمة أي أصل رأسمالي تعتمد على القيمة المخصومة الحالية Present Discounted Value لتدفقات أرباح ذلك الأصل في المستقبل. وإن أخافت الجملة الأخيرة القارئ الكريم نبسط بأن المقصود هو أن قيمة الآلة، أي آلة، تعتمد على قيمة مجموع أرباحها المستقبلية في الحاضر بعد خصم معدلات الفائدة منها، أي أن قيمة الآلة تعتمد على مجموع الأرباح المتوقعة منها اليوم لمن يريد أن يشتريها ويستخدمها في منشأته الاقتصادية. وهذا صحيح بالنسبة لآلة ملموسة يمكن أن نتوقع أرباحها ضمن منشأة محددة أو مصنع محدد، ولكن هل هو صحيح بالنسبة للاقتصاد ككل؟ هذا هو السؤال.

– لكن ثمة مشكلة كبيرة هنا بالنسبة لرأس المال المادي بالمجمل  $k$ ، رأس المال المجرد، فالنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تجزم بأن الربح الإضافي المتوقع من أي آلة يجب يساوي إنتاجيتها الإضافية. غير أن تحديد تلك الإنتاجية على صعيد الاقتصاد ككل بالنسبة للآلة المجردة غير ممكن بدون تحديد ماهيتها. فهي «آلة مجردة» أو قيمة مالية لا يمكن تحديدها إلا بحساب مجموع القيم المالية لإنتاجها الإضافي، وهذا غير ممكن لأننا لا نعرف قيمتها التي لا يمكن أن نعرفها بدون حسبة قيمة إنتاجها الإضافي المالية... إنها دائرة مفرغة لا توصل لشيء سوى لجعل رأس المال لغزاً بحد ذاته أكثر مما يسعى لتفسيره. إنها مشكلة «تجميع» aggregation رأس المال المادي تحت بند واحد هو  $k$  لا يمكن تجميعه بدون قاسم مشترك يستحيل حسابه، حسب الاقتصادي النيوكلاسيكي، بدون حساب إنتاج الوحدة الإضافية منه، وهذا غير ممكن لأنه غير معرف.

– (يمكن لغير المعنيين بالتفسير الرياضي أن يقفوا عن هذه الفقرة) رياضياً، الناتج الإضافي لرأس المال  $k$  هو المشتقة الأولى لـ  $Q$  بالنسبة لـ  $k$  في دالة الإنتاج الكلية. وهذه المشتقة هي:  $\partial Q/\partial k$ ، التي يفترض أن تحدد قيمتها قيمة  $k$  في دالة الإنتاج، حسب الاقتصادي النيوكلاسيكي، فرأس المال هنا لم يعد متغيراً مستقلاً، كما أن دالة  $k = f(\partial Q/\partial k)$ ، أو تكامل تلك الدالة إذا شئت، أي أن قيمة  $k$  تحددتها قيمة ناتجها الحدي، حيث  $Q = f(L, K, N, E)$ ، وهي دالة تدخلنا في حلقة لا نهائية لا حل لها إلا إذا فسرنا رأس المال بمتغيرات أخرى، وهو ما لا يقبله الاقتصادي النيوكلاسيكي.

– تنشأ هنا فوراً ثغرة أخرى في جدار نظرية التنمية النيوكلاسيكية وهي ربط مستوى المعيشة بنسبة رأس المال للعمل، فمن أسس النظرية النيوكلاسيكية، كما سبقت الإشارة، أن:  $(Q/L) = f(K/L)$ ، أي أن مستوى المعيشة يرتبط بعلاقة طردية أو إيجابية مع زيادة نسبة رأس المال للعمل، وبالعلاقة عكسية أو سلبية مع زيادة نسبة العمل لرأس المال.

– مرة أخرى، لا نجادل ب صحة هذه النظرية على مستوى المنشأة الاقتصادية الواحدة أو القطاع الصناعي الواحد، حيث رأس المال قيمة واضحة. لكن ماذا الآن عن التعميم المتعلق برفع مستوى المعيشة العام بشرط تقليل عدد العمال (السكان) وزيادة رأس المال المجرد غير المعرف وإطلاق العنان للسياسات المساعدة على زيادة التراكم الرأسمالي؟ من الواضح أننا لم نعد نستطيع إطلاق مثل هذا التعميم الآن في ظل قيمة غير معرفة لرأس المال المادي المجرد... وذلك بالضبط لأن رأس المال المادي لم يعد مادياً عندما أصبح مجرداً، فدخلنا بذلك حلقة العلاقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي ترفض النظرية النيوكلاسيكية الخوض فيها.

– لنذهب إذن إلى ما تقوله الدراسات القياسية، أي التي تساعدنا على فهم مدى انطباق النماذج النظرية الاقتصادية على معطيات الواقع الاقتصادي. فحسب مجموعة من الدراسات الرصينة التي لخصتها الصفحة الاقتصادية في جريدة «النيويورك تايمز» الأمريكية في 13/11/2013 (1: 2) ازدادت إنتاجية العمل 23 بالمائة بين عامي 2002 و2011 فيما بقي أجر العامل في الساعة، بعد حساب التضخم، ثابتاً، (2) ازدادت إنتاجية العمل 80 بالمائة بين عامي 1973 و2011 ولم يزد متوسط أجر ساعة العمل إلا عشرة بالمائة خلال الفترة نفسها، (3) نما الاقتصاد الأمريكي 18 بالمائة بين عامي 2002 و2011 فيما انخفض متوسط أجور ورواتب العائلات العاملة 12، 4 بالمائة خلال الفترة نفسها (دون حساب العاطلين عن العمل).

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

– ما سبق يثبت، بناء على إحصائيات اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد رأسمالي متقدم، أن زيادة الإنتاجية لا ترتبط بالضرورة بزيادة الأجور وارتفاع مستوى المعيشة، لأن عوائد تلك الزيادة لا تذهب للمنتجين أو للمواطنين، بل لشريحة قليلة تزداد قلة (حسب مادة النيويورك تايمز نفسها، والرابط موجود لمن يرغب)، وهو ما يدخلنا بالضرورة في ميدان العلاقات الاجتماعية والسياسية والدولية التي ترفض النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية الدخول فيها.

– وقد قاومت في هذا السياق إغراء إيراد حصيلة أبحاث الاقتصادي الفرنسي توماس بيكتي في مجلده المنشور عام ٢٠١٣ بعنوان «رأس المال في القرن الواحد والعشرين» والذي يقدم دراسات إحصائية مفصلة تدل على أن وضع أغلبية المواطنين في الدول المتقدمة تدهور خلال العقود الماضية على الرغم من ازدياد الإنتاجية، وأن الفجوات الاجتماعية في مستويات الدخل لا تقل بل تزداد، وأن هذا النمط يتكرر في كل البلدان الصناعية المتقدمة، على عكس ما تتنبأ به النظرية النيوكلاسيكية. وقد هز هذا الكتاب أركان العالم الرأسمالي، خاصة بعدما تُرجم للإنكليزية في العام ٢٠١٤، وانهالت عليه المراجعات النقدية المستنكرة التي تُرجم بعضها في الصحف العربية.

– أما بعد، يمكننا الآن، بعد أن أنزلنا الاقتصادي النيوكلاسيكي عن حصانه العالي، أن ننقل لنقد نظرية التنمية النيوكلاسيكية من الزوايا التاريخية والاجتماعية والسياسية.

– تاريخياً، جاء التصنيع في الغرب بقوة الثورة الصناعية التي ابتدأت في أواسط القرن الثامن عشر وامتدت حتى الجزء الأول من القرن التاسع عشر، انطلاقاً من هولندا إلى بريطانيا ومن ثم لبقية أوروبا الغربية. وقد جاءت هذه الثورة نتاج تطور تاريخي يتعلق جزء منه بتطور تقنيات الإنتاج، ويتعلق جزء آخر بسحق حكم طبقة الإقطاع المدني والديني وتأسيس (الدولة القومية المحكومة مركزياً، ٢) السوق القومية المشتركة، (٣) البنية التحتية للدولة القومية المحكومة مركزياً من مرافق ومؤسسات حكومية وجيش قومي إلخ... فالشرط الأول للتنمية الاقتصادية هو السعي لتحقيق مشروع دولة الوحدة القومية المركزية وسوقها المشتركة وبنيتها التحتية.

– على صعيد العلاقات الدولية، قامت الدول القومية الأولى بممارسة سياسة نهب وسلب وحرب واستعمار بحق شعوب العالم، وأسست منظومة علاقات دولية تتيح لها إقامة علاقات هيمنة على الشعوب والبلدان حتى بدون احتلال مباشر، مما أدى لمراكمة ثروات كبيرة عبر النهب والسلب والاستعماري وشبه الاستعماري تم توظيفها في تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية. فالشرط الضروري الآخر لتحقيق التنمية الاقتصادية هو تحرير الموارد الاقتصادية المحلية من سيطرة الإمبريالية وتوجيهها نحو مشروع التنمية القومية المستقلة بالتعاون مع الشعوب والبلدان المناهضة للإمبريالية، من خلال السعي لإقامة نظام اقتصادي عالمي بديل.

– ولا تزال الإمبريالية تمارس هيمنتها على شعوب الأرض عبر التدخل العسكري المباشر أحياناً، أو غير المباشر، ولكن أكثر عبر سياسة القروض والمساعدات ومحاولة تركيع الدول والمشاريع المستقلة وتدميرها، خاصة بالنسبة للدول التي ترفع الحواجز في وجه التجارة الحرة وحركة الشركات متعددة الحدود، فتوصيات الاقتصادي النيوكلاسيكي في هذا المجال لا تعدو عن كونها توصيات سياسية إمبريالية، وتثبت تجارب معظم البلدان التي خضعت لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين أنها تضررت منها كثير (أمريكا اللاتينية نموذجاً)، إلا في الحالات التي أرادت فيها الإمبريالية أن تقدم نموذجاً رأسمالياً ناجحاً في مواجهة الدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطني، كما في حالة كوريا الجنوبية التي عادت الإمبريالية واخترقت معظم صناعاتها الأساسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

– كل ما سبق لا ينفى أن لدينا كثيراً نتعلمه من الاقتصادي النيوكلاسيكي، لكن بعقل نقدي تحليلي يدرك منطلقاته ومراميه الإمبريالية، ويستفيد من التطور الكبير الذي أحدثته في منهجية علم الاقتصاد في آن معاً، دون الانجرار لتاريخيته وفصله للاقتصاد عن السياسة. فالتنمية بالأساس مشروع سياسي، لكنها ليست مشروعاً سياسياً فحسب.

### جميل ناجي



جاء الاستعمار بداية لفرض علاقة التبعية والاستغلال وتفكيك البنى السياسية والاقتصادية للدول والأمم المتأخرة نسبياً، وتحويلها إلى بنى أكثر تنظيماً وتحديثاً على الصعيد الظاهري كما يدعي البعض. لكن الواقع أثبت أن الاستعمار كان يعمل لحساب رأس المال من خلال إدراج هذه الدول ضمن عجلته الخاصة وإحاقها ببنيتها لتعزيز التراكم في (المركز) طبعا على حساب (الاطراف)، وهو ما أدى بالضرورة إلى فشل محاولات التنمية في الدول النامية التي أخذت الخط الاقتصادي الصرف في عين الاعتبار، خاصة إذا كان خطأ اقتصادياً مستمداً من مدارس الاستعمار نفسها. وقد دلت على صحة هذا القول الكثير من الدراسات النقدية على صعيد الاقتصاد السياسي للتخلف أو نظرية التبعية ودراسات التنمية المختلفة.

مع انتهاء دور الاستعمار استطاعت الامبريالية كمرحلة من مراحل الرأسمالية، دائماً بدنياميتها وقدرتها العالية على التكيف، أن تخلق الاطر والسياسات التي تحافظ على بقائها وتخدم مركزها واتساعها، حتى لو كانت التكلفة تدمير دول أو أمم بأكملها. وقد اتخذت تلك الظاهرة شكلاً مختلفاً مع العهد الجديد للرأسمال المعولم وأداته على الصعيد الأيديولوجي

التمثلة بالليبرالية الجديدة التي عبرت عن حاجات هذا الشكل المتغول من الامبريالية وأدواته منذ السبعينيات، مع التحول التدريجي عن الشكل الواضح والصريح المباشر لفرض الهيمنة واستخدام القوة لتحقيق ذلك.

هنا بدأ التحول في الدور الوظيفي للدولة، أو حتى معنى وجودها، كعائق أمام حركة رأس المال على الصعيد العالمي، وبدأت عملية عولمة السياسة الليبرالية الجديدة على كل دول العالم، فمن تقليص الدور الاجتماعي للدولة إلى الخصخصة وبيع المؤسسات العامة، ناهيك عن املاءات البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي كعملية تخريب مهمن مفروض بالقوة، وضرب أي محاولة مستقبلية للتنمية الحقيقية بالقوة المباشرة أو غير المباشرة، ناهيك عن كون تلك الإملاءات تدعماً أبدي الطابع لعلاقات الانتاج الرأسمالية. إذن نحن أمام سياسة متوحشة تسحق كل ما في طريقها من دول أو قوميات مستقلة، تفكك هنا وتحاصر هناك، حتى الفرد نفسه أصبح مستهدفاً مشروع تفكيك.

يبقى السؤال إذا ضمن هذا الاطار: ما هي فرص التنمية الحقيقية بناء على ما سبق؟؟؟

إذ نتطرق هنا الى موضوع التنمية تحديدا، لابد من التأكيد أن المسألة ليست اقتصادية الطابع اطلاقا بقدر حاجتها الى رافعة سياسية بالضرورة، بمعنى أن هوغو شافيز على سبيل المثال لم يستطع ان يحقق ما حققه على الصعيد التنموي الاقتصادي دون ان يخوض معركة كسر عظم مع الهيمنة الامريكية ومن يمثلها في الداخل من شرائح مستفيدة، لامتلاك قراره السياسي السيادي أولاً، في معركة لا تزال قائمة يتابعها خلفه ماذورو، مع الفارق الجغرافي- السياسي واختلاف الظروف، وهو ما يجعل التنمية معطوفة على اولوية التحرير والوحدة في الوطن العربي، ومرتبطة بالضرورة بمشروع تغيير جذري مقاوم كما يشير د. إبراهيم علوش في الفصل الثاني من كتابه «مشروعنا: نحو حركة جديدة للنهوض القومي».

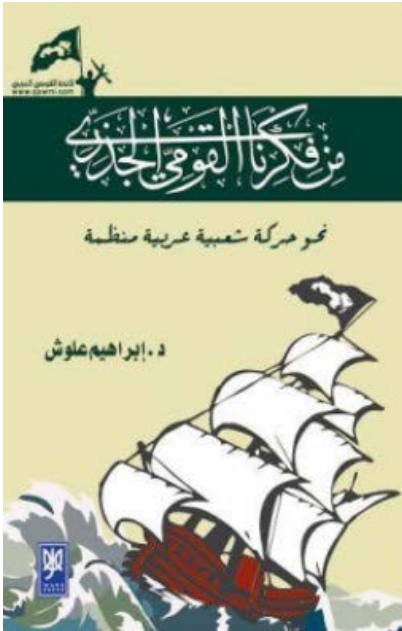
التحرير هنا لا يأخذ صفة تحرير الارض فحسب بل تحرير الأمة من كل شكل من اشكال الهيمنة ومنها الشكل الاقتصادي، وهذا ما يجعله ضرورة موضوعية لأي تنمية. بمعنى ان اي حديث عن تنمية بمعزل عن المواجهة هو كلام فارغ وذر للرماد في العيون. في الآن عينه اتاح تعدد الاقطاب اليوم وبروز دول البريكس وتراجع الامبريالية بسبب ازمتها وتورطها العسكري هنا وهناك، لدول امريكا اللاتينية وغيرها لتتنفس الصعداء وتدخل في مشاريع تنموية حقيقية متمحورة حول الذات القومية في نفس الوقت الذي تخوض فيه معركتها السياسية مع الاساليب المختلفة للهيمنة الامبريالية. وفيما يخص الواقع العربي، حتى في ظل ما يسمى (الربيع المنشود)، فتح وجود صراع دولي قائم على سبيل المثال المجال لدولة كمصر لإتباع سياسات سيادية اقرب الى دول البريكس من اي وقت مضى بعد التجربة الناصرية.

بالمناسبة التفكيك بحد ذاته هو عبارة عن ضربة استباقية لأي محاولات تنموية بمعزل عن سيطرة راس المال. بالتالي فان اي مفهوم وحدوي اليوم يحمل في طياته نفسا ثوريا جذريا بالضرورة، حتى لو ارتبط جزئيا بمفهوم الدولة الوطنية، بحكم ان الدولة الوطنية نفسها عرضة للتفكيك والتذرع امام مشاريع الهيمنة. وهكذا نرى مرة اخرى أن أي مشروع تنموي لا يمكن ان يكتب له النجاح خارج سياق الصراع السياسي، بمعنى انه لا يمكن فهم الواقع العربي ومشاريع التنمية العربية، ونقيضها المتمثل اليوم (بالربيع العربي)، خارج هذا الصراع. فمحاولات التفتيت التي حملها (الربيع العربي) جاءت كضمانة للحفاظ على مصالح الهيمنة الامبريالية في المنطقة في ظل التقهقر النسبي للرأسمالية العالمية وظهور الدول الصاعدة على الساحة الدولية.

لا بد من الاشارة الى ان الاقتصاد الحديث قائم بالدرجة الاولى على ما يسمى باقتصاديات الحجم واقتصاد المعرفة، المرتبطين باستثمار ضخم للرأس مال من اجل تخفيف التكلفة، والحاجة الملحة دائما لتوسيع السوق الاستهلاكية. بالتالي فان اي مشروع تنموي عربي، نكرر، هو مشروع وحدوي بالضرورة، من اجل خلق راس مال ضخم اولا وسوق استهلاكية ممتدة ثانيا مما يخلق شروط اقتصاديات الحجم في الصناعة أو منتجات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة. وهذا يجدد التأكيد على الحاجة الدائمة لنسف التجزئة ومفاعيلها في أي خطاب تنموي وفي أي لحظة كجزء من المواجهة.

نقطة اخيرة هنا تكررت في اكثر من موقف، تنصب على اصحاب الفكر الاشتراكي والماركسي في عجزهم عن مناهضة افكار ومفردات السياسات الليبرالية الجديدة، وعن ضحالة نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية المعاصرة التي نعيشها هنا والآن، وكأن التاريخ يتوقف عند ماركس او غيره، ناهيك عن تحول الكثير من الماركسيين السابقين الى مدافعين عن هذا الفكر الليبرالي، أو الى ناقدين ليبراليين للواقع في احسن الاحوال.





من فكرنا القومي الجذري ليس عنواناً لكتاب فحسب، فدلالات العنوان لا تشير أبداً إلى ضرورة معرفية تنظيرية يبررها الواقع السياسي بقدر ما تشير إلى مشروع حقيقي ومتجذر، وعملي، غير غارق في الإنشاء والخطابة، مشروع قائم على ثلوث لا تفصل عراه (الوحدة، التحرير والنهضة).

تضم هذه المقالة الموجزة قراءة في كتاب «من فكرنا القومي الجذري» للدكتور إبراهيم علوش، وهو من أهم ما صدر للمؤلف بعد كتابه «مشروعنا.. نحو حركة جديدة للنهوض القومي»، والكتاب الصادر عن دار ورد للنشر والتوزيع في عمان، ما زالت القضايا التي يطرحها راهنة وحيّة وفاعلة، قضايا كبيرة وتأسيسية وشاملة، ضمن قالب يحمل مشروعاً واسعاً وعريضاً، إنه مشروع لائحة القومي العربي.

– من فكرنا القومي الجذري: هل انتهى عصر الفكر القومي العربي حقا ؟

لا يمكن أن نتناول محاولة شطب الفكر القومي العربي خارج سياق محاولة شطب وجود الأمة العربية نفسها، والذي يحدد ما إذا كان الفكر فكراً تجاوزه الزمن أم لا، ليس العامل الزمني، فالفكر لا يسقط بالتقدم، ولا هي الموضة أو مدى اهتمام وسائل الإعلام بطبيعة الحال، بل تتحدد أهميته بقدرته على التعبير عن ظواهر الواقع والإجابة على الأسئلة المصيرية التي يطرحها.

وفي حالة الواقع العربي، يبقى الفكر القومي راهناً بمقدار ما الأمة العربية موجودة كحقيقة اجتماعية-سياسية قائمة، تجمعها روابط اللغة والأرض والثقافة والتاريخ والمصلحة المشتركة. وبرنامج العمل القومي مرتبط بالمهمات القومية الثلاث التي سبق وأشرنا لها وهي التحرير: الذي يفرضه الاحتلال بشقيه المباشر وغير المباشر، والوحدة: مقابل التجزئة، وأخيراً النهضة: النهضة في سياقها الحدائني تحديداً، وهي محور تطرحه «طلقة تنوير» ضمن عددها السابق والحالي.

فلائحة القومي العربي ترى في البرنامج القومي العربي برنامجاً أكثر راهنية وملازمة للواقع العربي من أي برنامج آخر، لأن المهمات التي يطرحها تظل المهمات التاريخية للأمة العربية، التي لا تستطيع الأمة التقدم قيد أنملة دون تحقيقها.

– الثوابت القومية

يبدو للوهلة الأولى أن الحديث عن الثوابت حديثاً بديهاً، وهو فعلاً كذلك، لكن بشرط أن ننطلق دائماً من مقدمة محددة هي مصلحة الأمة. إن سلامة التحليل المنطقي والقدرة على اتخاذ الموقف الجذري المبني على تحديد التناقض الرئيسي في كل لحظة سياسية أو تاريخية تمر بها الأمة لهو الضامن الرئيس الذي يبعدنا عن الانحراف باتجاه الهاوية والسير على الطريق الصحيح والقويم ضمن بوصلة مصلحة الأمة وأهدافها. فالثوابت ومحدداتها الرئيس «مصلحة الأمة» هي الأصل وهي التي تضبط معادلة الموقف السياسي الواجب اتخاذه إزاء المتغيرات السياسية الجارية.

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

تعتبر الجغرافيا السياسية أحد أهم فروع علم الجغرافيا، لا سيما وهي تركز على كيفية تحرك المصالح وتكوين التحالفات الدولية، وأسباب الصراعات والحروب، فهي تقدم لنا أيضا تصورات ونظريات حول تحكّم الدول وتغلّبها، وتفسّر تحركات الدول الكبيرة نحو الصغيرة، والقوية نحو الضعيفة وهكذا.

في الضرورة الملحة لفهم الجغرافيا السياسية للقوميين الجذريين، يركز الكاتب على أهمية الربط الإجباري للجغرافيا السياسية بالاقتصاد السياسي بشكل منهجي دون تجاوز أحدهما الآخر وذلك في محاولة لفهم العالم المعاصر وتناقضاته؛ إذ لا يستطيع المناضل القومي الجذري أن يتعمّق بفهم الصراعات والتناقضات التي تحكم الواقع المحلي والإقليمي والدولي دون التعمّق في فهمها.

وفقاً لتعريف الجغرافيا السياسية يفتح الكاتب معالجته المختصرة لعلم الجغرافيا السياسية ببعض الأسئلة من قبيل: لماذا خاض الاتحاد السوفييتي السابق والصين الشعبية صراعا وتنافسا حاميا بينهما يمتد على مدى عقود إذا كان النظامان اشتراكيين أو شيوعيين؟! لماذا تكون عاصمة الخلافة الإسلامية في مكة أو دمشق أو بغداد أو القاهرة أو ما يجاورهما، ولا تكون في القدس أو عمان أو بيروت أو الخرطوم؟ ولماذا تخاف دولة الكويت من دولة العراق في ظل عبد الكريم قاسم، المتعاطف مع الشيوعيين، وفي ظل صدام حسين الذي حاول اغتيال عبد الكريم قاسم؟ ولماذا تسعى قطر لمنافسة المملكة العربية السعودية، ولماذا نشأ صراع تركي-فارسي للسيطرة على العراق قبل قرون حتى عندما كان حكام فارس من السنة؟ الخ...

في كل حالة من هذه الحالات، يمكن أن تسمع الكثير من القصص، ينتمي معظمها لفئة الدعاية السياسية، أو البروباغندا، لكن الجواب الحقيقي يتلخص بكلمتين: الجغرافيا السياسية.

إن من أهم القوانين الموضوعية التي تحكم الجغرافيا السياسية هي التالي:

- (1) في أي إقليم جغرافي يتألف من عدة دول، ثمة دول مركزية ودول طرفية، أي ثانوية، ومن الطبيعي أن تفرض الدول المركزية شروطها ونفوذها على الدول الطرفية لأن ميزان القوى فيما بينها يفرض ذلك. مثلا، الرأس الكبيرة في الخليج العربي هي السعودية، والرأس الكبيرة في بلاد الشام هي سورية، والرأس الكبيرة (المنقسمة) في الهلال الخصيب هي العراق وسورية، والرأس الكبيرة في وادي النيل هي مصر، والرأس الكبيرة (المنقسمة) في المغرب العربي هي الجزائر والمغرب. وهذا يعني أنك لا تستطيع أن تحكم الجزيرة العربية من الدوحة، أو بلاد الشام من عمان أو القدس، أو المغرب العربي من نواكشوط، أو وادي النيل من ارتيريا.
- (2) لا تستطيع أية دولة طرفية أن تقاوم تأثير جاذبية الدولة المركزية في الإقليم إلا بالتعاون مع قوة هيمنة خارجية، هي إما قوة إقليمية مجاورة أو قوة دولية هيمنة خارج الإقليم. مثلا، لا تستطيع دولة قطر أن تخرج عن طوع الدولة السعودية إلا بتأسيس قواعد عسكرية أمريكية كبيرة على أرضها، ولا يستطيع لبنان أن يخرج عن طوع سورية إلا إذا أصبح أمريكيا أو فرنسيا أو صهيونيا، ولا يستطيع ياسر عرفات أن يصر على "القرار الفلسطيني المستقل" (ضد العرب) إلا إذا وقع اتفاقية أو سلو مع العدو الصهيوني، ولا يستطيع الكويت أن تخرج عن طوع العراق إلا بالتحول إلى قاعدة أمريكية، ولا تستطيع الصحراء الغربية أن تنفصل عن المغرب إلا إذا تحولت لمشروع أمريكي-فرنسي.
- (3) إذا وجدت قوتان كبيرتان متوازنتان في إقليم ما، أو في وعاء ما، فإن الصراع بينهما لا بد أن ينفجر ولو تماثلت عقيدتيهما، حتى تنحل إحدى الدولتين، أو يستمر الصراع إلى ما لا نهاية. فصرع الصين والاتحاد السوفييتي السابق، بغض النظر عن الذرائع الأيديولوجية، هو صراع السيطرة على الحيز الاشتراكي، وصرع الصحراء الغربية هو صراع دولتي المغرب والجزائر للسيطرة على المغرب العربي، وصرع سورية والعراق لم يبدأ مع صدام حسين وحافظ الأسد، ولا مع علي ومعاوية (قبل أن تدخل فارس على الخط)، بل بدأ مع الأشوريين والآراميين، وصرع اليمن والسعودية لم يبدأ بسبب عبد الناصر، بل بدأ قبل مسيلمة الكذاب وحروب الردة للسيطرة على الجزيرة العربية، وصرع العثمانيين مع الصفويين في فارس ومع المماليك في مصر كان صراعا للسيطرة على الحيز الإسلامي.

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

تعتبر الجغرافيا السياسية أحد أهم فروع علم الجغرافيا، لا سيما وهي تركز على كيفية تحرك المصالح وتكوين التحالفات الدولية، وأسباب الصراعات والحروب، فهي تقدم لنا أيضا تصورات ونظريات حول تحكّم الدول وتغلبها، وتفسّر تحركات الدول الكبيرة نحو الصغيرة، والقوية نحو الضعيفة وهكذا.

في الضرورة الملحة لفهم الجغرافيا السياسية للقوميين الجذريين، يركز الكاتب على أهمية الربط الإجباري للجغرافيا السياسية بالاقتصاد السياسي بشكل منهجي دون تجاوز أحدهما الآخر وذلك في محاولة لفهم العالم المعاصر وتناقضاته؛ إذ لا يستطيع المناضل القومي الجذري أن يتعمّق بفهم الصراعات والتناقضات التي تحكم الواقع المحلي والإقليمي والدولي دون التعمّق في فهمها.

وفقاً لتعريف الجغرافيا السياسية يفتتح الكاتب معالجته المختصرة لعلم الجغرافيا السياسية ببعض الأسئلة من قبيل: لماذا خاض الاتحاد السوفييتي السابق والصين الشعبية صراعاً وتنافساً حامياً بينهما يمتد على مدى عقود إذا كان النظامان اشتراكيين أو شيوعيين؟! لماذا تكون عاصمة الخلافة الإسلامية في مكة أو دمشق أو بغداد أو القاهرة أو ما يجاورهما، ولا تكون في القدس أو عمان أو بيروت أو الخرطوم؟ ولماذا تخاف دولة الكويت من دولة العراق في ظل عبد الكريم قاسم، المتعاطف مع الشيوعيين، وفي ظل صدام حسين الذي حاول اغتيال عبد الكريم قاسم؟ ولماذا تسعى قطر لمنافسة المملكة العربية السعودية، ولماذا نشأ صراع تركي-فارسي للسيطرة على العراق قبل قرون حتى عندما كان حكام فارس من السنة؟ الخ...

في كل حالة من هذه الحالات، يمكن أن تسمع الكثير من القصص، ينتمي معظمها لفئة الدعاية السياسية، أو البروباغندا، لكن الجواب الحقيقي يتلخص بكلمتين: الجغرافيا السياسية.

إن من أهم القوانين الموضوعية التي تحكم الجغرافيا السياسية هي التالي:

(1) في أي إقليم جغرافي يتألف من عدة دول، ثمة دول مركزية ودول طرفية، أي ثانوية، ومن الطبيعي أن تفرض الدول المركزية شروطها ونفوذها على الدول الطرفية لأن ميزان القوى فيما بينها يفرض ذلك. مثلاً، الرأس الكبيرة في الخليج العربي هي السعودية، والرأس الكبيرة في بلاد الشام هي سورية، والرأس الكبيرة (المنقسمة) في الهلال الخصيب هي العراق وسورية، والرأس الكبيرة في وادي النيل هي مصر، والرأس الكبيرة (المنقسمة) في المغرب العربي هي الجزائر والمغرب. وهذا يعني أنك لا تستطيع أن تحكم الجزيرة العربية من الدوحة، أو بلاد الشام من عمان أو القدس، أو المغرب العربي من نواكشوط، أو وادي النيل من اثريبا.

(2) لا تستطيع أية دولة طرفية أن تقاوم تأثير جاذبية الدولة المركزية في الإقليم إلا بالتعاون مع قوة هيمنة خارجية، هي إما قوة إقليمية مجاورة أو قوة دولية هيمنة خارج الإقليم. مثلاً، لا تستطيع دولة قطر أن تخرج عن طوع الدولة السعودية إلا بتأسيس قواعد عسكرية أمريكية كبيرة على أرضها، ولا يستطيع لبنان أن يخرج عن طوع سورية إلا إذا أصبح أمريكياً أو فرنسياً أو صهيونياً، ولا يستطيع ياسر عرفات أن يصر على "القرار الفلسطيني المستقل" (ضد العرب) إلا إذا وقع اتفاقية أو سلو مع العدو الصهيوني، ولا تستطيع الكويت أن تخرج عن طوع العراق إلا بالتحول إلى قاعدة أمريكية، ولا تستطيع الصحراء الغربية أن تنفصل عن المغرب إلا إذا تحولت لمشروع أمريكي-فرنسي.

(3) إذا وُجدت قوتان كبيرتان متوازنتان في إقليم ما، أو في وعاء ما، فإن الصراع بينهما لا بد أن ينفجر ولو تماثلت عقيدتيهما، حتى تتحل إحدى الدولتين، أو يستمر الصراع إلى ما لا نهاية. فصرع الصين والاتحاد السوفييتي السابق، بغض النظر عن الذرائع الأيديولوجية، هو صراع السيطرة على الحيز الاشتراكي، وصرع الصحراء الغربية هو صراع دولتي المغرب والجزائر للسيطرة على المغرب العربي، وصرع سورية والعراق لم يبدأ مع صدام حسين وحافظ الأسد، ولا مع علي ومعاوية (قبل أن تدخل فارس على الخط)، بل بدأ مع الأشوريين والآراميين، وصرع اليمن والسعودية لم يبدأ بسبب عبد الناصر، بل بدأ قبل مسيلمة الكذاب وحروب الردة للسيطرة على الجزيرة العربية، وصرع العثمانيين مع الصفويين في فارس ومع المماليك في مصر كان صراعاً للسيطرة على الحيز الإسلامي.

## نسرین الصغير

المناضل هو من يعمل و يضحى من أجل قضية عامة تتجاوزته. كمناهضة الإمبريالية والصهيونية، كقضية تحرير وطن أو توحيده، أو كإقامة العدالة الاجتماعية فيه.

باختصار هذا هو المناضل ناجي علوش، الذي بدأ حياته وأنهاها ليقدم فيها كل ما يملك للوطن والأمة. لم يخل يوماً ولم يقصر تجاه قضاياها التي كانت قضايا أمته وهمومها، فخاض من أجلها معاركه السياسية والعسكرية والنقابية والثقافية والفكرية.

ولد المفكر ناجي علوش عام 1935 في قرية بئر زيت قضاء رام الله في فلسطين، ورحل فجر يوم التاسع والعشرين من تموز عام 2012 في العاصمة الأردنية عمان، بعد أن قدم حياته في سبيل الدفاع عن القضايا العربية والعمل على توحيد الأمة ولم شملها، تنقل بين بغداد وبيروت ودمشق والكويت وعمان، وكان يشعر دائماً أنه في فلسطين، وأن كل الوطن العربي وطنه من المحيط إلى الخليج لأنه كان قوياً عربياً قبل كل شيء.

تسلح بالفكر والشعر وظل رفيقاً لسلاحه، فكان ضمن أول من وقف في وجه العدو الصهيوني في بيروت بالكلمة والموقف والسلاح، ولاحقاً ضد مشاريع التسوية وتصفية القضية الفلسطينية، ووقف ضد العدوان الأمريكي على العراق، وضد التدخل الأجنبي في ليبيا وسورية، وعندما رثاه ابنه إبراهيم ناجي علوش في أروعينيته قال أن ناجي علوش لم يعترف بالقطرية، وقد خاض معارك الثورة الفلسطينية بالسلاح، وعندما تعرض العراق للعدوان أصبح عراقياً، وعندما هوجمت ليبيا أصبح ليبيا، وكان مصرياً في العدوان الثلاثي على مصر عام 56هـ، وكان جزائرياً في حرب تحرير الجزائر من فرنسا، «لكنني أشهد ها هنا أن والدي حين توفي مات سورياً».

عرف عن ناجي انتماءه القومي والأصيل لأمة العربية، وكان العدو يعلم قبل الصديق بأنه هو القومي العربي الجذري الذي لم يكن يعرف في حياته إلا سيفه وقلمه. ظل وفياً لفكره وثقافته العربية الأصيلة، فرفيقته كانت مكتبته في كل الأقطار، وعندما رحل من بغداد قدم مكتبته، بكل ما فيها من كتب، هدية لدار الحكمة التي تم إحراقها يوم احتلال بغداد في 9 نيسان 2003. نعم، لأن العدو يعلم ويدرك جيداً أن ما يقف بوجهه قبل السلام هو الفكر، الفكر القومي تحديداً.

عاصر الراحل الكبير زمن المعارك الحقيقية ضد الكيان الصهيوني، وكان رافضاً لكل معاهدات الذل و العار، وحارب بشدة كل المؤامرات التي حيكّت ومررت لتصفية القضية الفلسطينية ومشاريع بيع فلسطين، كان من أشد الأعداء للمستسلمين المتخاذلين، كما عاصر ناجي ميشيل عفلق وجمال عبد الناصر وصادق حسين والعقيد القذافي وثلة من أهم المفكرين القوميين العرب في عصره كما أنه نشر عدداً من الأعمال الكاملة للمفكرين القوميين الأوائل مثل محمد عزة دروزة وكتاب عصر النهضة القوميين مثل عبد الغني العريسي وعبد الحميد الزهراوي وأديب إسحق.

العدد رقم (4) صدر في 1 أيلول عام 2014 للميلاد

ترك ناجي علوش إرثاً نضاليا وفكريا لكل قومي عربي جذري، و ترك ثوابت يعلمها العدو قبل الصديق، و يعلم خطورتها على وجوده في الوطن العربي، و يعلم أن إرث ناجي علوش هو إرث مقاوم ودعوة دائمة للكفاح المسلح، ورمي كل معاهدات السلام تحت الأقدام، و السير نحو الوحدة والتحرير والنهضة.

نعم إنه ناجي علوش ... ناجي الذي زرع فينا النضال والقتال من أجل الوطن صاحب الكتب والمقالات والتجارب، غير أبه بالموت أو الاعتقال. فالمال و السلطة لم يلمع في عينيه، لم يلمع في قلبه وعقله وعينه إلا حب الوطن وحب الإنسان وحب الشعر.

كان لناجي علوش ماض و حاضر وتاريخ في حب الوطن، وفي إرشاد الأجيال القادمة للطريق القومي الذي لا ينيه إلا الكفاح المسلح، ونقدم لكم أدناه بعضاً من عناوين كتبه التي قدمها لنا لتكون مصباحاً في زمن العتمة ودرباً منيراً في زمن تزوير الحقائق ووصف الخائن بالشهيد والعميل بالبطل. ومنها:

- مناقشات حول الثورة الفلسطينية
- الوحدة العربية: المشكلات والعوائق
- الحركة العربية الثورية الشاملة
- عودة إلى موضوعات الثورة العربية
- خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية
- ثورة ١٩٣٦ والانتفاضة المعاصرة
- الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية
- المشروع القومي من الدفاع إلى الهجوم
- حوار حول قضايا الثورة العربية
- المقاومة العربية في فلسطين
- الماركسية والمسألة اليهودية
- الثورة الفلسطينية أبعادها وقضاياها
- الديموقراطية: المفاهيم والإشكالات
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية
- أبو الطيب المتنبي: دراسة في هويته وشعره والمختارات

ولمن يرغب بتحميل بعض مؤلفاته مجاناً يمكن زيارة موقع ناجي علوش الإلكتروني:

<http://najialloush.org>

سيبقى لنا ناجي إرثاً عربياً جميلاً في زمن يصعب فيه النظر عبر النوافذ التي تفتحها القنابل، الزمن الذي كرهه ناجي ولم يطقه، فرحل إلا مما ترك فينا أننا على دربه ماضون.

## إرادة الحياة

أبو القاسم الشابي\*

فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَجِيبَ الْقَدْرَ  
وَلَا بُدَّ لِلْقَيْدِ أَنْ يَنْكَسِرَ  
تَبَخَّرَ فِي جَوْهَا وَأَنْدَثَرَ  
مِنْ صَفْعَةِ الْعَدَمِ الْمُنتَصِرِ  
وَحَدَّثَنِي رُوحَهَا الْمُسْتَتِرِ  
وَفَوْقَ الْجِبَالِ وَتَحْتَ الشَّجَرِ  
رَكِبْتُ الْمُنَى وَنَسِيتُ الْحَدْرَ  
وَلَا كُبَّةَ اللَّهَبِ الْمُسْتَعِرِ  
يَعِشُ أَبَدَ الدَّهْرِ بَيْنَ الْحُفْرِ  
وَضَجَّتْ بِصَدْرِي رِيَامٌ آخِرَ  
وَعَزَفَ الرَّيَامِ وَوَقَعَ الْمَطَرُ  
" أَيَا أُمَّ هَلْ تَكْرَهِينَ الْبَشْرَ؟"  
وَمَنْ يَسْتَلِدُّ رُكُوبَ الْخَطَرِ  
وَيَقْنَعُ بِالْعَيْشِ عَيْشَ الْحَجَرِ  
وَيَحْتَقِرُ الْمَيْتَ مَهْمَا كَبُرَ  
وَلَا النَّحْلُ يَلْتَمُ مَيْتَ الرَّهْرِ  
لَمَّا ضَمَّتِ الْمَيْتَ تِلْكَ الْحَفْرِ  
مِنْ لَعْنَةِ الْعَدَمِ الْمُنتَصِرِ!  
مُثْقَلَةٌ بِالْأَسَى وَالضَّجْرِ  
وَعَنْيْتُ لِلْحُزْنِ حَتَّى سَكِرَ  
لَمَّا أَذْبَلْتُهُ رِبِيعَ الْعُمْرِ؟  
وَلَمْ تَتَرَنَّ عَذَارَى السَّحَرِ  
مُحِبَّةً مِثْلَ حَفَقِ الْوَتْرِ

إِذَا الشَّعْبُ يَوْمًا أَرَادَ الْحَيَاةَ  
وَلَا بُدَّ لِلَّيْلِ أَنْ يَنْجَلِي  
وَمَنْ لَمْ يُعَانِقْهُ شَوْقُ الْحَيَاةِ  
فَوَيْلٌ لِمَنْ لَمْ تَشْفَهُ الْحَيَاةُ  
كَذَلِكَ قَالَتْ لِي الْكَائِنَاتُ  
وَدَمَدَمَتِ الرِّيحُ بَيْنَ الْفَجَاجِ  
إِذَا مَا طَمَحْتَ إِلَى غَايَةٍ  
وَلَمْ أَتَجَنَّبْ وَعُورَ الشَّعَابِ  
وَمَنْ لَا يُحِبُّ صُغُودَ الْجِبَالِ  
فَعَجَّتْ بِقَلْبِي دِمَاءُ الشَّبَابِ  
وَأَطْرَقْتُ، أَصْغِي لِقِصْفِ الرَّعُودِ  
وَقَالَتْ لِي الْأَرْضُ - لَمَّا سَأَلْتُ:  
"أَبَارِكُ فِي النَّاسِ أَهْلَ الطَّمُومِ  
وَالْعَنُ مَنْ لَا يُمَاشِي الزَّمَانَ  
هُوَ الْكُونُ حَيٌّ، يُحِبُّ الْحَيَاةَ  
فَلَا الْأَفْقُ يَخْضُنُ مَيْتَ الطَّيُورِ  
وَلَوْ لَا أُمُومَةُ قَلْبِي الرَّؤُومِ  
فَوَيْلٌ لِمَنْ لَمْ تَشْفَهُ الْحَيَاةَ  
وَفِي لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي الْخَرِيفِ  
سَكِرْتُ بِهَا مِنْ ضِيَاءِ النُّجُومِ  
سَأَلْتُ الدَّجَى: هَلْ تُعِيدُ الْحَيَاةَ  
فَلَمْ تَتَكَلَّمْ شِفَاهُ الظَّلَامِ  
وَقَالَ لِي الْغَابُ فِي رِقَّةٍ

وَسِخْرُ الرُّهُورِ وَسِخْرُ الثَّمَرِ  
وَسِخْرُ المُرُوجِ الشَّهِيِّ العَطْرِ  
وَأَزْهَارِ عَهْدِ حَبِيبِ نَضْرٍ  
وَيَدْفِنُهَا السَّيْلُ أَنَّى عَبْرٍ  
تَأَلَّقَ فِي مَهْجَةٍ وَأَنْدَثِرُ  
ذَخِيرَةَ عَمْرِ جَمِيلِ عَبْرٍ  
وَأَشْبَاهِ دُنْيَا تَلَّاشَتْ رَمَرٍ  
وَتَحْتَ التُّلُوجِ وَتَحْتَ المَدَرِ  
وَقَلْبِ الرِّبِيعِ الشَّيْءِ الخَضِرِ  
وَعَطْرِ الرُّهُورِ وَطَعْمِ الثَّمَرِ  
حَتَّى نَمَا شَوْقُهَا وَأَنْتَصَرَ  
وَأَبْصَرْتَ الكونَ عَذْبَ الصَّوَرِ  
وَأحلامِهِ وَصِبَاهِ العَطْرِ  
تَعِيدُ الشَّبَابَ الَّذِي قَدْ غَبَرَ  
وَحُلِدَتْ فِي نَسْلِكَ المَدْخَرِ  
شَبَابِ الحَيَاةِ وَخَصَبِ العَمْرِ  
يُبَارِكُهُ النُّورُ أَنَّى ظَهَرَ  
إِلَيْكَ الثَّرَى الحَالِمِ المُرْدَهْرِ  
إِلَيْكَ الوجودِ الرَحِيبِ النَضْرِ  
يَحْلُو الثَّمَارِ وَغَضَ الزَّهْرِ  
وَنَاجِي النُّجُومِ وَنَاجِي القَمَرِ  
وَفِتْنَةِ هَذَا الوجودِ الأغرِ  
يَشِبُّ الخِيَالَ وَيذْكَرِي الفِكرِ  
يُصَرِّفُهُ سَاحِرِ مُقْتَدِرِ  
وَضَاعَ البُخُورِ، بَخُورِ الرُّهُورِ  
بِأَجْنَحَةٍ مِنْ ضِيَاءِ القَمَرِ  
فِي هَيْكَلِ حَالِمٍ قَدْ سَحِرِ  
لَهَيْبِ الحَيَاةِ وَرُوحِ الظَّفَرِ  
فَلَا بَدَّ أَنْ يَسْتَجِيبَ القَدْرُ

فَيَنْطَفِئُ السَّخْرُ، سِخْرُ الغُصُونِ  
وَسِخْرُ المَسَاءِ الشَّجِيِّ الوَدِيعِ  
وَتَهْوِي الغُصُونُ وَأَوْرَاقُهَا  
وَتَلْهُو بِهَا الرِّيحُ فِي كُلِّ وَادٍ  
وَيَفْتَنِي الجَمِيعَ كَحَلْمِ بَدِيعِ  
وَتَبْقَى البُدُورُ الَّتِي حَمَلَتْ  
وَذَكَرَى فُصُولِ، وَرُؤْيَا حَيَاةٍ  
مُعَانِقَةٍ وَهِيَ تَحْتَ الضَّبَابِ  
لَطِيفِ الحَيَاةِ الَّذِي لَا يَمَلُ  
وَحَالِمَةِ بِأَغَانِي الطَّيُورِ  
وَمَا هُوَ إِلَّا كَخَفَقِ الجَنَامِ  
فَصَدَعَتْ الأَرْضُ مِنْ فَوْقِهَا  
وَجَاءَ الرِّبِيعُ بِأَنغَامِهِ  
وَقَبَلَهَا قَبْلًا فِي الشَّفَاهِ  
وَقَالَ لَهَا: قَدْ مُنَحْتَ الحَيَاةَ  
وَبَارَكَكَ النُّورُ فَاسْتَقْبَلِي  
وَمَنْ تَعِيدُ النُّورَ أَحلامَهُ  
إِلَيْكَ الفِضَاءِ، إِلَيْكَ الضِّيَاءِ  
إِلَيْكَ الجَمَالَ الَّذِي لَا يَبِيدُ  
فَمِيدِي كَمَا شَتَّتْ فَوْقَ الحَقُولِ  
وَنَاجِي النِّسِيمِ وَنَاجِي الغَيُومِ  
وَنَاجِي الحَيَاةِ وَأَشْوَاقِهَا  
وَشَفِ الدَّجَى عَنِ جَمَالِ عَمِيقِ  
وَمَدَّ عَلَيَّ الكَوْنَ سِخْرَ عَرِيبِ  
وَضَاعَتْ شَمُوعُ النُّجُومِ الوَضَاءِ  
وَرَفَّرَ رُوحُ عَرِيبِ الجَمَالِ  
وَرَنَّ نَشِيدُ الحَيَاةِ المَقْدَسِ  
وَأَعْلَنَ فِي الكَوْنَ أَنَّ الطُّمُوحَ  
إِذَا طَمَحَتْ لِلحَيَاةِ النُّفُوسُ

\* أبو القاسم الشابي: شاعر عربي من تونس ولد عام ١٩٠٩ وتوفي عام ١٩٣٤ بسبب داء في قلبه عانى منه منذ الصغر ولم يمهله طويلاً، لكنه ترك خلفه عدداً من القصائد التي ستخلد اسمه في ذاكرة العرب، لعل أشهرها قصيدة «إرادة الحياة» أعلاه التي نشرها هنا لنؤكد أنها ستبقى جزءاً أصيلاً من التراث العربي بالرغم من محاولة توظيفها ضد الشعب العربي في خضم ما يسمى «الربيع العربي».

## كاريكاتور العدد للراحل رباح الصغير



نهاية العدد  
ترقبوا العدد القادم عن ملف مقاطعة العدو الصهيوني